

A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/42/PV.10  
2 October 1987

ARABIC

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والأربعون

### الجمعية العامة

#### محضر حرفي مؤقت للجلسة العاشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الخميس ، ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسي : السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)  
شم : السيد مؤمن (جزر القمر)

- خطاب الشيخ أمين الجميل ، رئيس الجمهورية اللبنانية  
- المناقشة العامة [٩] : (تابع)

#### ألقي كلمة كل من :

السيد فان دين برويك (هولندا)  
السيد غينشر (جمهورية ألمانيا الاتحادية)  
السيد فيشر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)  
السيد أساموه (غانا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

87-64055/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥خطاب الشيخ أمين الجميل ، رئيس الجمهورية اللبنانية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : تستمع الجمعية أولا الى خطاب

رئيس الجمهورية اللبنانية .

أمطح الشيخ أمين الجميل ، رئيس الجمهورية اللبنانية الى قاعة الجمعية

العامه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : يشرفني باسم الجمعية العامة أن

أرحب في الأمم المتحدة برئيس الجمهورية اللبنانية ، الشيخ أمين الجميل ، وأدعوه الى مخاطبة الجمعية .

الرئيس الجميل (تكلم بالانكليزية وقدم الوفد نصا بالعربية) :

السيد الرئيس ، أود في بادئ الأمر أن أتوجه بالشكر الى جميع الذين سبقوني الى الكلام من على هذا المنبر وعبروا عن اهتمامهم والتزامهم بلبنان . وإنني لامل أن يكون هذا الاهتمام الرفيع من جانب اصدقائنا في المجتمع الدولي حافزا الى تصميم جديد يغيّر مجرى الأمور في بلدنا من الحرب والدمار الى السلم والاعمار .

اسمحوا لي يا سيادة الرئيس أن أهنيكم على انتخابكم رئيسا للدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة . إن انتخابكم هو اعتراف من المجتمع الدولي بمزاياكم الشخصية وبالدور الذي تلعبه بلدكم في الشؤون الدولية . وإنني أتمنى لكم النجاح في مسؤولياتكم العديدة .

كما انني أعتنم هذه المناسبة لأهنئ سلفكم على الدور القيادي الذي لعبه في العام الماضي وعلى إنجازات الجمعية العامة في ظل رئاسته .

إن الوفد اللبناني قد درس باهتمام بالغ التقرير السنوي الشامل الذي قدمه الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار . إن تحليل الأمين العام للوضع

العالمي ، خاصة في الشرق الاوسط ، يستحق تقدير جميع المعنيين بمصير السلام . وأود  
أيضا أن أتوجه بشكر خاص الى الأمين العام ومساعديه الاكفاء على جهودهم المستمرة من  
أجل تنفيذ قرارات مجلس الامن المتعلقة بلبنان .  
ان ما تقوم به القوات الدولية في الجنوب ، فضلا عن التزام الدول المشاركة  
فيها ، هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للسلام في لبنان وللأمن الدولي في الشرق الاوسط  
أجمع .

ان هذه هي المرة الثالثة التي أخطب فيها جمعيتكم العامة . فمنذ خمس سنوات ، وبعد شهر من انتخابي رئيسا للجمهورية اللبنانية ، حملت اليكم "رسالة ثقة" (A/37/PV.35 ، ص ٣) .

وكنت آمل يومها أن يسمح لبلدي بأن يسير في ما وصفته آنذاك بـ "مغامرة جسورة من أجل السلام وإعادة البناء" (A/37/PV.35 ، ص ٣) .

ولقد شعرت آنئذ بعد سنوات عديدة من الحرب أنه كان في وسعي أن أعلن في الجمعية العامة ، باسم اللبنانيين "بروح من اجماع وطني كبير" (A/37/PV.38 ، ص ٣-٥) عن عزمنا على وقف اراقة الدماء ودوامه الهدم والشعور باليأس التي عمفت بوطننا .

وهأنذا أمامكم اليوم ، أعتز بصراحة وألم ، أن السلام الذي نذرنا أنفسنا له قد حرمتنا منه قوى أكبر منا وأفضل .

ذلك أن حربا قذرة اغتصبت سلطة الدولة ، وأوقعت من الضحايا الأبرياء بين السكان المدنيين الأمنيين أكثر مما أوقعت في صفوف المتقاتلين .

كان لبنان طيلة أجيال مثالا للتعایش السلمي بين الأديان والعروق والثقافات ، ومجتمعاً تعددياً ، ولكن بانسجام ، أمينا على مثل الحرية والسلام .

أما اليوم فإننا نتساءل ، وقد جرفتنا دوامة العنف التي تغمر الشرق الأوسط ، عما اذا لم يكن الهدف من تحطيم لبنان هو القضاء على الصيغة اللبنانية وما تمثله من انجازات في مجالات التفاهم السياسي والانساني . وكأنهم أرادوا أن يبدو لبنان محكوما عليه بأن يكون بؤرة للحرب والغوض والارهاب ، حتى أصبح هو نفسه رهينة ، يحرم فيه مواطنو دول صديقة من حريتهم وأحيانا من حياتهم ، تتاجر بهم دبلوماسيية الرعب ، رهائن أبرياء تارة للعقاب وتارة للشواب .

لقد بلغ عذابنا الذروة في اغتيال رئيس حكومتنا السيد رشيد كرامي ، رجل الدولة الكبير ورجل السلام ، الذي سقط ضحية مؤامرة جهنمية تذكرنا باغتيال سلفي وأخي الرئيس بشير الجميل .

ويزيد في مآسينا أن صمود اللبنانيين يصيبه الوهن نتيجة أزمة اقتصادية تحطم مجتمعنا ، فيلوح في لبنان للمرة الأولى شبح المجاعة .

على رغم ذلك كله ، ما زلت مصمما كما كنت قبل خمس سنوات ، على متابعة نضال لبنان من أجل السلام والحفاظ على وحدة أرضه وشعبه وعلى سيادته الوطنية واستقلاله .

إنها أيام للواقعية ، يا سيادة الرئيس ، ومن هذا المنطلق أقول إن القضية المطروحة أمامنا اليوم ليست بقاء لبنان كدولة فحسب ، بل قدرة الأمم المتحدة على الحؤول دون زوال إحدى الدول الأعضاء فيها .

إن تاريخ هذه المؤسسة معروف جيدا . فقد أنشئت بهدف المحافظة على سلامة أعضاء المجتمع الدولي نتيجة ادراكنا جميعا ، في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، أن السلام كالامن كل لا يتجزأ .

وإن حديثي اليكم اليوم هو بالذات عن عدم قابلية السلام لاية تجزئة .

اسمحوا لي أن أكون أكثر تحديدا . لا يخفى على أحد أن عددا من حروب الشرق الأوسط قد جرى خوضها على الساحة اللبنانية وعبر الحدود ، في لعبة معقدة يلعبها الوكلاء كالأصليين . وقد تسببت هذه الحروب في الاحتياجات كما تسببت في تحطيم لبنان وتمزيقه .

سنة بعد سنة كان المجتمع الدولي يستمع إلينا نعلن أن السلم في لبنان لا يمكن أن ينتظر ، ولا يجب أن ينتظر حل كل نزاع آخر في الشرق الأوسط . واليوم نجدنا ملزمين بالذهاب الى أبعد من ذلك فنقول بأن السلم في الشرق الأوسط لا يمكن أن يبدأ إلا بالسلام في لبنان . ولا يكون ذلك إلا باعادة سيادة القانون واستتباب الامن .

إننا ندرك تماما القضايا المطروحة في الشرق الأوسط ، من المتوسط الى الخليج ، كما اننا نعرف المساعي الجريئة العديدة لاطلاق مبادرات السلام في المنطقة . ونعرف أخيرا القرارات العديدة التي اتخذتها هذه الجمعية سنة بعد سنة ، وقد ساهمنا فيها كلها من أجل السلام والعدالة والامن الدولي .

إلا أننا شديدو الايمان بأن على الأمم المتحدة أن تعالج النزاعات في الشرق الأوسط ككل وليس أزمة أزمة .

إن السلم في الشرق الأوسط يا سيادة الرئيس ، كل لا يتجزأ . فلا يمكنه أن يستتب في مكان ما بينما الحرب آخذة مجراها في أماكن أخرى . ولا يمكننا أن نعلل النفس بأن احتواء الازمات على حدود الدول هو حل لها . وما يجري في لبنان هو خيسر دليل على مثل هذه المآسي . فاتفاقات الهدنة كاتفاقات السلام الشناثية مع اسرائيل ، حيثما تجري لا يمكنها أن تكون الحل الحقيقي للقضية الفلسطينية ما لم يتقرر مصير الفلسطينيين الذين يعيشون في لبنان بصورة عادلة ونهائية . ومثال آخر أن حروب ايران في لبنان يجب أن تعالج حتى يقوم ملام حقيقي في الخليج .

من هنا يقيننا بضرورة تأييد الدعوة لمؤتمر دولي يعالج قضية الشرق الأوسط . على أن يدرس جدول أعماله كما يدرس نظامه في أسرع وقت . إن لبنان يصر على أن يكون شريكا كامل العضوية في هذا المؤتمر نظرا لأهمية القضايا التي يريد أن يطرحها دفاعا عن مصالحه .

فمهما بلغت شقتنا بالمجتمع الدولي وخاصة بمجلس الأمن ، فان ما يعنيننا من المؤتمر يجعلنا نخشى أن تضحي به اعتبارات اقليمية دفعنا من جرائها في الماضي ضمن حروب الآخرين ولا نريد أن ندفع اليوم من جرائها ضمن سلام الآخرين كذلك . ذلك أن لبنان يا سيادة الرئيس لا يمكن أن يكون بالنسبة اليينا موضع مساومة ولا مساءلة .

وبانتظار الدعوة الى هذا المؤتمر الدولي ، يجد لبنان نفسه مضطرا للجوء مرة اخرى الى مجلس الامن من أجل تأمين تنفيذ القرارات العديدة المتخذة منذ عام ١٩٧٨ .

اشير هنا بنوع خاص الى القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) المؤرخين في حزيران/يونيه ١٩٧٨ اللذين انشئت بموجبهما قوات الامم المتحدة المؤقتة في لبنان من أجل تأكيد انسحاب اسرائيل وإقامة منطقة سلام وأمن في جنوب لبنان .

ثم ان القرار ٤٢٦ (١٩٧٨) يدعو الى إعادة العمل باتفاق الهدنة العامة المعقود عام ١٩٤٩ ، الذي سقطت ذرائع اسرائيل في الحؤول دون تنفيذه ، بعد أن الفينا رسميا اتفاق القاهرة المعقود مع منظمة التحرير الفلسطينية .

وعلى هذا ، لا نرى أي سبب للتلكؤ في تكليف الامم المتحدة باتخاذ التدابير الامنية على الحدود اللبنانية الاسرائيلية ، تقوم بتنفيذها قوات دولية معززة على نحو يضمن الاستقرار بمصداقية تامة .

إن الجمعية العامة تذكر ولا ريب أن مهمة القوة الدولية قد أعيد تحديدها في القرارين ٤٩٨ (١٩٨١) و ٥٠١ (١٩٨٢) . وكذلك طالب مجلس الامن بجدول زمني واضح لانسحاب الاسرائيلي ، وببرنامج عمل مشترك بين القوات الدولية والحكومة اللبنانية في القرار ٤٨٨ (١٩٨١) من أجل "إعادة سلطة لبنان الفعلية على كامل أراضيه حتى الحدود المعترف بها دوليا" .

وشمة قرارات اخرى تجدر العودة اليها أبرزها القرار ٤٢٦ (١٩٧٨) المتخذ في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨ والذي يدعو "جميع الاطراف المشتركة في الحرب في لبنان أن تضع حدا لاعمال العنف وأن تلتزم التزاما دقيقا بوقف فوري وفعال لاطلاق النار وللأعمال الحربية من أجل إعادة إقرار السلم الداخلي والتصالح الوطني القائم على وحدة لبنان وسلامته الاقليمية واستقلاله وسيادته الوطنية" .

وأخيرا ، فإن القرارات ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) ، و ٥٢٠ (١٩٨٢) دعت الى احترام "سيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي ، تحت السلطة الوحيدة والخالصة للحكومة اللبنانية ، عن طريق الجيش اللبناني في جميع أنحاء لبنان" .

إن مجلس الأمن قد يضطر للاجتماع في الوقت المناسب لايجاد الوسائل والطرق العملية التي تؤمن انسحاب القوات الاسرائيلية الكامل من لبنان ، وتمكن الجيش اللبناني وقوى الأمن اللبنانية من العمل وحدها في كل لبنان على أن تساعد القوات الدولية وفق شروط انشائها .

إن العجز في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة قد ألجأ اللبنانيين الى اعتماد المقاومة ، وبقوة ، ضد الاحتلال المستمر . وقد اعترفت الجمعية العامة نفسها بمشروعية حق المقاومة .

إلا أن لبنان لم ييأس ولن ييأس من إمكان تأمين الانسحاب عبر لجوئه للشرعية الدولية .

إننا على يقين بعد ثلاث عشرة سنة من الحرب ، أن لا بديل عن دور الشرعية ومؤسساتها المكرمة . من هنا تصميمنا على دعم لجوئنا الى الشرعية الدولية بوفاق دولي حول الشرعية الدستورية .

وبالفعل ، فإن كل المحاولات السابقة لتجاوز القوات الشرعية والوصول الى ترتيبات أمنية مع الميليشيات ، داخليا وخارجيا ، قد انتهت الى فشل مأساوي . وقد واجهت القوى الخارجية هذا الواقع في لبنان عندما حاولت التعامل مع قوى تقع خارج مؤسسات الدولة المعترف بها قانونيا ، بما أدى الى تعقيد القضايا المطروحة بدل حلها .

إننا نشهد الآن نهاية عذاب سلطة الدولة ، عذاب السيادة غير القادرة على ممارسة سلطتها الكاملة ، فالناس تزداد خيبتها في القوى الطائفية التقسيمية التي كانت قد أوصلت لبنان الى عتبة التقسيم أو الاقتسام .

وتعتبر الناس اليوم أكثر فأكثر ان حكومة مركزية ذات مصداقية ، تبقى نقطة التقاء وحيدة للأكثرية الساحقة من اللبنانيين ، مهما تحداها التقسيميون ومن وراءهم في الداخل والخارج .



في هذه السنة الاخيرة من ولايتي جئت أعلن تصميمي على استكمال برنامج الاصلاح الدستوري الذي يجب أن يعيد توحيد اللبنانيين فيمكننا من انقاذ وطننا واستحقاق استقلالنا وممارسة سيادتنا الوطنية .

إنني أناشد المجتمع الدولي ، وبنوع خاص الدول الكبرى ، لمساعدة لبنان على التخلص من صراعات المتقاتلين عنده وعليه .

وإذا فعلنا ذلك نكون قد خطونا الخطوة الاساسية نحو ملام الشرق الاوسط ، بموازاة الدعوة للمؤتمر الدولي . وثقوا أن مناشدتي هذه للمجتمع الدولي هي في مصلحة السلام الاقليمي ، بقدر ما هي في مصلحة لبنان .

أما إذا لم يُستمع الى مناشدتي ، فإن لبنان في طريقه الى كارثة اقتصادية بدأت طلائعها . ومن المرجح أن تكون المرحلة القادمة مرحلة عاصفة لن تطيح النظام الليبرالي الاقتصادي فحسب ، بل تطيح النظام السياسي الديمقراطي المبني عليه . وعندما يحدث ذلك ، يبدو الكثير من الحلول المعقولة الآن ، غير قابلة للتحقيق ، والتطرف على وجوهه المختلفة سيتنامى على أرض اليأس الخصبه وعندها تنطفئ شعله الإعتدال التي كنا روادها . إن مقومات التفرقة القائمة الان بسبب ظروف الحرب غير العادية ستتمو أكثر فأكثر وتهدد النظام الدولي السياسي القائم في الشرق الاوسط . وعندها فإن الفوضى التي يغذيها فقدان الامل والنظام والاستقرار ، ستشجع الارهاب وستؤدي الى مزيد من الخطف وحجز الرهائن وانعدام السيادة العقلانية المعتدلة . وعندئذ يتسع الشرخ بين الشرق الاوسط من جهة والعالم بأسره من جهة اخرى .

إنني لم أتقدم بهذا العرض لتحديد المشكلة فحسب ، ولكن هدفي من هذا العرض هو تحديد مسار العمل الذي يجب أن نسلكه جميعا .

أنا لست في وارد تدويل الازمة اللبنانية ، فهي دولية بطبيعتها لانها اقليمية . ولكنني أحاول تحديد المشكلة ، ووضع أطر لها بغية التوصل الى حل نهائي . ويبداً هذا المسار بتبني برنامج اصلاح سياسي واسع من خلال المؤسسات الدستورية ، ثقة منا بأن لا حل للأزمة القائمة في لبنان من خارج المؤسسات والنظام الدستوري الديمقراطي . إننا نسمى إلى تعديل دستوري يؤمن مشاركة فعلية في الحكم ، بحيث تمثل كل الطوائف في أجهزة الدولة تمثيلا متوازنا . وتجري ممارسة السلطة التنفيذية في مجلس الوزراء ضمن التمثيل المتوازن والمشاركة المتساوية . ذلك انه على المجتمع اللبناني أن يستوعب المتغيرات والتطلعات الجديدة بطريقة تؤدي إلى تلاحم اللبنانيين ، فتحصنهم ضد استغلال القوى الخارجية لهم من خلال إعادة تحديد الصلاحية ومنع أي تسلط من فئة على فئة ، وأي استغلال فريق لفريق . ورغم ان الحرب اللبنانية لم تبدأ من أجل تحقيق الاصلاح السياسي ، فإنني مقتنع كل الاقتناع بأن الحرب لن تنتهي دون اصلاح سياسي واسع . ومن أجل ذلك ، لا بد من تشكيل حكومة جديدة تحقق هذه الاهداف . فتتزع السلاح من الميليشيات وتشرف على انتشار الجيش اللبناني على كامل الاراضي اللبنانية ، بعد أن يكون قد اعيد تنظيم هذا الجيش وازدادت قوته وفعاليتها .

إن للبنان رسالة تاريخية يفرضها عليه موقعه الجغرافي ، ألا وهي الحوار الاسلامي - المسيحي الذي لا بد من تعزيزه على أرضنا وبين أبنائنا . ففي لبنان ، وفي لبنان وحده ، يكتسب هذا الحوار أبعاده الوجودية الحقيقية ، ويؤمن التفاعل والتعايش ويخدم قضية التفاهم الدولي .

إن الاسلام اليوم هو على مفترق طرق ، ولا يجوز أبدا أن ينظر الى الاسلام فقط من زاوية "الاصولية الدينية" التي تعبّر عن نفسها أحيانا عن طريق العنف . فهناك نهضة عميقة في الاسلام اليوم لا يمكن تقدير أهميتها من الخارج تقديرا كافيا ، كما لا يصح التعامل مع هذه النهضة بالخوف حيناً والتزلف حيناً آخر . انما يجب التعامل مع هذه

النهضة من خلال المشاركة الفعلية في الحياة والحضارة والحكم . وانه لقد لبنان أن يواجه هذا التحدي ، لان قدرتنا على الحياة تتوقف ، كما يتوقف مستقبل السلام فسي العالم ، على النجاح في التجاوب مع هذا التحدي .

وإننا نتطلع إلى سوريا حتى تكون شريكنا الرئيسي في هذا الاتجاه الحضاري . إن العلاقات اللبنانية - السورية منذ استقلال البلدين لم تكن دائما علاقات علسى المستوى المطلوب ، وهو أمر يجب تجاوزه ، بحيث تصبح هذه العلاقات طبيعية للغاية . إن لبنان دولة تتمتع بالاستقلال والسيادة وهي جزء لا يتجزأ من العالم العربي . وسوريا هي أقرب الدول العربية اليه . من هنا فإن العلاقات المميزة بين لبنان وسوريا يجب أن تسودها خصائص الصداقة والتعاون كما هي الحال بين الجارين القريبين . وانه لمن مصلحة لبنان وسوريا أن نعيد بناء هذه العلاقة الايجابية الرفيعة في أقرب وقت .

لقد جرى رسم مبادئ اتفاق بين لبنان وسوريا في إطار السيادة والاستقلال . ولبنان مستعد للذهاب بعيدا من أجل بناء العلاقات الاوثق مع سوريا . أقول ذلك وفي ذهني المصالح العميقة للبنان وسوريا .

إن الوجود العسكري السوري في لبنان منذ عام ١٩٧٦ قد امتد على ما يزيد على ٦٠ في المائة من اراضينا ، وقد أعطى هذا الامر سوريا نفوذا متزايدا في لبنان مما لم يخدم مصالح البلدين . فسياسة التحالفات التي اعتمدها سوريا مع بعض الاحزاب والشخصيات قد اكسبتها صداقات ولكنها تسببت لها ببعض العداوات أيضا . ومع انه ينظر الى سوريا الان اقليميا ودوليا على انها العامل الفعال في الشؤون اللبنانية ، فانه من المقرر كذلك انه لا يمكن أن يكون هناك حل سوري للامنة اللبنانية . وأسارع فأزيد انه بالنسبة ذاتها لا يمكن أن يكون حل للامنة اللبنانية بمعزل عن سوريا .

إن العلاقات العربية تسوسها اتفاقات ومعاهدات نعرفها ويجب على لبنان وسوريا تأمين احترام هذه المعاهدات والعلاقات بحرفيتها ، خاصة في مواضيع الامن المتبادل والمصالح الاستراتيجية . إن انسحاب الجيش السوري من لبنان يجب أن يتم وسيتم فسي إطار هذه الاتفاقات .

أما عن منظمة التحرير الفلسطينية فإنه من الواجب أن نقيم معها علاقات جديدة على ألا يسمح لبنان مجدداً بتكرار الأخطاء القديمة .

إن لبنان لن يسمح بأن تقوم على أراضيه مجموعات مسلحة من أي نوع . فقط قوى الدولة الشرعية ، أو القوى المنظمة العاملة في لبنان بناء على طلب الحكومة اللبنانية هي وحدها التي يمكن أن يسمح لها بأن تحمل السلاح . إن لبنان على استعداد لأن يمنح منظمة التحرير الفلسطينية حضوراً على أرضه من أجل الدفاع السلمي عن قضية الشعب الفلسطيني التي يلتزم بها لبنان . وفي إطار الجامعة العربية ، فإن لبنان مستعد لتنسيق السياسات الآيلة إلى تأمين حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره . إلا أن هذه السياسات لا يمكن أن تخالف حكم القانون والنظام في أرضنا ولا أن تؤدي إلى التوطين الفلسطيني في لبنان . ويجب أن نقوم معاً بجهد حثيث ومنسق من أجل تصحيح الضرر اللاحق بالعلاقات اللبنانية الفلسطينية ثم بناء صلات جديدة دائمة .

وأخيراً فإن من الضروري أن نحول دون وقوع الآخرين في أخطاء الفلسطينيين ، فيجري فك الارتباط العسكري الإيراني في لبنان والذي لم يخدم صورة إيران لا في المنطقة ولا في العالم ، كما لم تخدم هذه الصورة سياساتها في لبنان وأعمال العنف التي قام بها بعض أتباعها في بلدنا . فمن البديهي أن التصرف الإيراني ضد القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ورفضها لسائر قرارات مجلس الأمن يسيء إلى اللبنانيين في الجنوب ويعرضهم للخطر .

فعلى جميع الإيرانيين الموجودين في لبنان بموجب التزامهم العسكري العقائدي الذاتي ومن دون إذن من السلطة اللبنانية ، مغادرة لبنان في أسرع وقت . إلا أن ذلك لا يجعلنا ننكر وجود صلات دينية وثقافية وتجارية مهمة بين إيران ولبنان . هذه الصلات يجب تشجيعها وتدعيمها بواسطة اتفاقات تعقد بين البلدين ، بموجب قواعد التعاون بين الدول المستقلة والمسالمة .

إذا كنت قد أفضت في الحديث عن أمور تبدو داخلية تماما فلأن السلام في لبنان - كما قلت سابقا - لا يمكن الوصول إليه إلا عبر التقاء ما هو وطني وما هو دولي .  
لم يكن اللبنانيون ، أحرارا في الخيار بين الحرب والسلام . وإذا كنا نريد أن نحمي السلام والأمن الدولي من عواقب الغرض والعنف والارهاب في لبنان ، فما على المجتمع الدولي إلا تحصين حرية اللبنانيين في الاختيار . واسمحوا لي أن أعيد تأكيد قناعتني الشابتة بأن السلام في الشرق الاوسط لا يقبل التجزئة ، وان السلام في لبنان يجب أن يكون البداية وليس النهاية .

فالى الذين يظنون ، أصدقاء كانوا أو أعداء ، ان زوال لبنان هو الحل لمشاكلهم اسمحوا لي أن أقول ان زوال لبنان أو تمزيقه سيخلق مزيدا من المشاكل ، ومزيدا من المآسي ثم مزيدا من العنف .

في سنوات مضت كان وطني فخورا بأنه موئل للسلام وعروة وثقى بين الثقافات . أما اليوم فقد أصبح مقاما للارهاب وعروة بين الحروب .

ولكنه وطني ويظل وطني . وليس من تضحية إلا وتهون في الدفاع عنه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة أود أن

أوجه الشكر الى رئيس الجمهورية اللبنانية على البيان الهام الذي ألقاه لتوه .

اصطحب الشيخ أمين الجميل رئيس الجمهورية اللبنانية الى خارج قاعة الجمعية

العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد فان دن برويك (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا

لي أن أنضم الى الوفود الأخرى في تهنئتكم سيدي الرئيس على انتخابكم رئيسا للدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وانني لعلى ثقة تامة من أن الخبرة والحكمة التي تتحلون بها ستتمكنكم من توجيهنا باقتدار في أشهر العمل التي تواجهنا .

وفي وقت سابق هذا الاسبوع خاطب الجمعية صديقي وزميلي السيد إيلمان جنسن

وزير خارجية الدانمرك حيث أعرب عن آراء الدول الإثنى عشرة الأعضاء في الاتحاد

الاوروبي بشأن بعض المشاكل الدولية الرئيسية التي نواجهها في عالم اليوم . وهولندا تشاطر الآراء التي عبّر عنها في تلك المناسبة مشاطرة تامة .

ونلاحظ مع الارتياح تحسنا واضحا في المناخ الدولي . وكما فعل عدد من المتكلمين قبلي فاننا نرحب بحرارة بالاتفاق المبدئي الذي توصل اليه في الاسبوع الماضي في واشنطن ووزير الخارجية هولتز وشيفاردناردزي بشأن الازالة التامة للقنصوات النووية المتوسطة المدى شمل قذائف ذات مدى أبعد وأقصر . وتعد هذه النتيجة الهامة فاتحة خير ليس بالنسبة للعلاقات بين الشرق والغرب فحسب بل بالنسبة للمجتمع العالمي بأسره .

وفي هذه المنظمة تبدي الدول الاعضاء تفهما أفضل لحدود التعاون الدولي واحتمالاته . ويبدو ان هناك ارادة متزايدة بين الشمال والجنوب تتمثل في اصفاء كل منهما للآخر وتقديم التنازلات المتبادلة واحراز تقدم عملي ، وقد تجلت هذه الارادة مؤخرا في مؤتمر الأمم المتحدة السابع للتجارة والتنمية (الاونكتاد) . ونلاحظ ان هناك احساسا جديدا بالواقعية ، او كما يفضل البعض ان يسميه ، المثالية الواقعية وهذا يوّلد لديّ انطبعا باننا نتجاوز تدريجيا أيام الاستقطاب . ومن المأمول ان يثبت ان هذا الاتجاه اتجاه دائم .

ومن ثم يبدو ان آفاق زيادة فعالية الأمم المتحدة أمر موات . وكما تأكد بحق مؤخرا في التقرير المثير للاهتمام الذي قدمته رابطة الأمم المتحدة في الولايات المتحدة الامريكية فان الأمم المتحدة "تحتاج في اطار الميثاق الى تحديد أدق للأهداف ، ونشر للوسائل أكثر فعالية ، وولاية أكثر تنشيطا" . وفوق ذلك فان واحدة من المشاكل الرئيسية التي تواجه هذه المنظمة هي برامجها الغامضة والمفالية في الطموح بالاضافة الى الاحتمالات المحدودة لتنفيذها . لذا فانني اتفق تماما مع الامين العام حين يعلن في تقريره السنوي ان النهج العملي والتصور يمكن ان يواكبا بعضيهمسا . و"ان التصور بدون تحديد وسائل واقعية لتحقيقه يمكن ان يؤدي الى خيبة الامس والسخرية" (A/42/1 ، ص ٢٢) .

ومن المثير أن الأمم المتحدة تؤكد من جديد الدور المتوخى لها في الميثاق ، سواء بالنسبة لحفظ السلم والأمن الدوليين أو بالنسبة للمسائل الناجمة عن التكافل . وأود أن أشرك الجمعية معي في بعض الأفكار التي تتناول هذين المجالين .

إن الميثاق يعهد إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الأساسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين ، ونحن نسلم تماما بقيمة التدابير والمبادرات الإقليمية للحيلولة دون نشوب النزاعات في مختلف أجزاء العالم والسيطرة عليها . والمثال الأخير على ذلك هو الاتفاق الذي وقع في أوائل أيلول/سبتمبر في مدينة غواتيمالا إبان مؤتمر قمة بلسدان أمريكا الوسطى ، وترحب مملكة هولندا بهذا الاتفاق ترحيبا حارا . ونأمل أن يحظى تنفيذه بدعم وتشجيع جميع الدوائر . ونلاحظ من جانب آخر أن الأمم المتحدة قد أصبحت المحرك الأساسي في التوصل إلى حلول واقعية دائمة للحرب بين إيران والعراق واحتلال أفغانستان والصراع العربي الإسرائيلي والحالة المتردية في لبنان والمصراع الغربية وقبرص وكمبوتشيا والجنوب الأفريقي . وهذا يوضح بجلاء الدور المفيد الذي تقوم به هذه المنظمة الدولية ولاسيما باشتراك فعال من جانب مجلس الأمن والأمين العام . ويشهد على ذلك اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٥٩٨ (١٩٨٧) بتوافق الآراء والذي يدل على روح الانسجام التي تسود بين أعضاء مجلس الأمن الأمر الذي كان من الصعب تصور حدوثه منذ عاميكن . غير أن هذا الزخم ينبغي أن يستمر . وينبغي تطبيق القرار تطبيقا تاما وفوريا . ويتعين على الأطراف المعنية أن تمارس ضبط النفس اللازم لتفادي تصعيد النزاع واتساع نطاقه . ونحن نتعهد بتأييد جهود الأمين العام بيريز دي كويبيار التي لا تعرف الكلل من أجل إنهاء ذلك النزاع المحزن . ولا شك أن هناك أسبابا وجيهة لإشارة التساؤل عن الطرف الذي بدأ الحرب وعلى من يقع اللوم . غير أن ذلك لا يمكن أن يكون بديلا عن التوصية الصريحة الواردة في القرار بضرورة إيقاف الأعمال العدائية . إن الإصرار على إنهاء الحرب التي نجم عنها الدمار والخسائر الجسيمة في الأرواح لا يمكن اعتباره وقوفا إلى جانب أحد الأطراف في النزاع ضد الطرف الآخر . إننا نريد الحفاظ على علاقات طيبة مع كل من الطرفين وإصرارنا نابع من الالتزام الوارد في الميثاق والخامس باحترام سلطة مجلس الأمن .

لقد ظلت حرية الملاحة في المياه الدولية على مدى قرون من المبادئ الأساسية للقانون الدولي . وفي القرن السابع عشر قام عالم وسياسي ودبلوماسي هولندي بـبارز وهو هوغو غروتس بتسخير مواهبه العقلية الهائلة لخدمة هذا المبدأ القانوني المتعلق بأعالي البحار في مؤلفه "حرية البحار" . وحرية الملاحة بالنسبة لهولندا ، وهي أمة بحرية تقليديا ، أمر حيوي . ولا بد أن تحترم أيضا في مياه الخليج . وفي رأينا ان الأمم المتحدة والدول الاعضاء ينبغي عليها أن تضمن احترام هذا المبدأ المقبول عالميا . وقد أوضحت هولندا بجلاء أنها ترغب في أن تظلع الأمم المتحدة بالمسؤولية عن حماية الملاحة الدولية في الخليج ، وبلادي على استعداد للمساهمة في عمليات الأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية . وفي نفس الوقت ، قررت هولندا ، بعد التشاور مع شركائها الغربيين في الاتحاد الاوروبي ، مادام تهديد حرية الملاحة مايزال مستمرا ، أن تشارك في الجهود المبذولة لتطهير مياه الخليج من الالغام ، وهي الجهود التي نرى أنها تفيد الجميع . غير أن تلك الجهود لا ينبغي أن تصبح بحال من الأحوال بديلا للتنفيذ المبكر والعاجل للقرار ٥٩٨ (١٩٨٧) .

وتظهر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لانهاء الحرب بين ايران والعراق الحاجة الي تحسين آليات البحث عن الحقيقة وهذا من شأنه أن يسهم الى حد كبير في تقوية دور الامين العام في الاضطلاع بمسؤولياته في صيانة السلم والامن الدوليين . ونرى أن من المستصوب أن توفر للأمين العام الوسائل الكافية لزيادة قدرة المنظمة على الانذار المبكر .

ونحن نرحب بجهوده وبيجوده ممثله الخاص من أجل إنهاء الاحتلال السوفياتي المستمر لافغانستان . لقد استغرق غزو ذلك البلد فترة لا تزيد عن أسبوع واحد ، وبعد مرور ثمانية أعوام على ذلك الاحتلال نعتقد انه قد آن الاوان للانسحاب السريع وغير المشروط لجميع القوات السوفياتية كشرط مسبق للتوصل الى تسوية سلمية ودائمة . ومازالت كمبوتشيا أيضا تعاني في ظل الاحتلال الاجنبي . ونحن لم نتفاه أبدأ عن الفظائع التي ارتكبت في ذلك البلد في الماضي ، غير أنها لا تبرر بأي حال من الأحوال استمرار احتلال القوات الفيتنامية لذلك البلد .



ونعود مرة أخرى الى التحسن في المناخ بين الشرق والغرب وهو أمر يلقي الترحيب الشديد ، ان السعي الى ايجاد مفاهيم جديدة في الاتحاد السوفياتي وفي بلدان اوروبا الشرقية يفتح آفاقا لقيام حوار مثمر أكثر . وينبغي أن نستفيد الى أقصى حد من تلك الفرص التي يبدو أنها متاحة الآن .

وبعد سنوات من الركود الفعلي في المفاوضات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، أصبح الوصول الى نتائج ملموسة قريب المنال أخيرا . ويفتح الاتفاق من حيث المبدأ ، الذي أشرت اليه من قبل ، على ابرام معاهدة حول القوات النووية الطويلة والقصيرة والمتوسطة المدى ، الطريق الى ما يمكن أن يكون انجازا ذا ابعاد تاريخية . وستكون هذه هي المرة الاولى في تاريخ الحقبة النووية التي يتم فيها القضاء على نوع كامل من الأسلحة النووية ، ومن بينها أسلحة من أحدث الأنواع .

ونأمل أيضا أن يحدث الاتفاق المبكر في هذا المجال أثرا ايجابيا على الجهود الرامية لتحديد الأسلحة الاستراتيجية وبذلك يمهد الطريق الى خفض الأسلحة بنسبة ٥٠ في المائة ، ذلك الخفض الذي ووفق عليه من حيث المبدأ فعلا بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . وينبغي أن يكون في الامكان خفض التجارب النووية خفضا يتوازى مع هذا الخفض الكبير في الأسلحة النووية حتى يتسنى التقدم خطوة خطوة في اتجاه الحظر الشامل للتجارب النووية . ونرحب بقرار الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي استئناف المفاوضات حول هذا الموضوع الحيوي .

وتظهر هذه التطورات التي لم تكن تخطر ببال منذ ما يقرب من عام ، أن الواقعية والامل لا يتعارض أحدهما مع الآخر .

والواقعية ضرورية في مجالات أخرى أيضا . وكلما أحرزنا تقدما في اتجاه خفض الأسلحة النووية أصبح من الضروري أكثر معالجة عدم التوازن في الأسلحة التقليدية في أوروبا . والاستقرار هنا أيضا مطلوب ، مما يعني القضاء على عدم التناقص وتقليل خطر احتمالات الهجوم المفاجئ . ولهذا السبب تقدمت البلدان ال ١٦ الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي باقتراحات للبدء في مفاوضات تستهدف تحقيق التوازن في الأسلحة التقليدية عند أدنى مستوى في المنطقة الواقعة بين المحيط الاطلسي والاورال .

وإذا كان من الواضح أنه يمكن معالجة بعض أنواع الأسلحة بفعالية أكثر في إطار شنائي أو اقليمي ، فإن الأنواع الأخرى تتطلب نهجا عالميا ومتعدد الأطراف والأسلحة الكيميائية مثال على ذلك . ويحظى موضوع حظر الأسلحة الكيميائية بالأولوية في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح ، وهو أمر له ما يبرره . ويبرز الانتشار الحالي والمحتمل في مجال الأسلحة الكيميائية مدى الحاجة للتوصل الى ذلك الحظر . وستواصل بلادي القيام بدور فعال في المفاوضات الجارية في جنيف حيث مازالت بعض مسائل التحقق المعقدة معلقة .

وإذا نظرنا بمصفا عامة إلى الجهود الجارية للحد من التسلح ونزع السلاح ، لاحظنا قفزة كمية نتيجة للقبول المتزايد للحاجة إلى التحقق الفعّال ، بما في ذلك التفتيش الموقعي . وهنا شهدنا فترة طويلة من الركود أعقبها نهج بنّاء . ونأمل أن تركز الدورة الثالثة للجمعية العامة المكرمة لنزع السلاح على تحقيق تقدم عملي ، وتجنب الخطط العظيمة ذات الطموح المبالغ فيه بعض الشيء ، والتي كانت مفضلة في الماضي .

إن اتفاقات الحد من السلاح ضرورية لتحسين العلاقات بين الشرق والغرب ، ولكن هناك عناصر أخرى لا تقل عنها أهمية . إن الانفراج الحقيقي في أوروبا لن يتحقق بدون مزيد من الاحترام لحقوق الإنسان في البلدان التي تنتهك فيها لزمان طويل . إن وثيقة هلسنكي الختامية ، الموقعة من ٣٥ دولة توضح بجلاء إن احترام حقوق الإنسان : "هو عامل أساسي للمسلم ، والعدالة ، والرفاهية اللازمة لتأمين تطوير

علاقات وديّة ، وتحقيق التعاون ... بين كل الدول" .

ومن ثم فإن اجتماع متابعة مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا المنعقد حاليا في فيينا لم يوجه اهتمامه فقط إلى الجوانب العسكرية للامن ، بل وجهه أيضا لحقوق الإنسان والاتصالات بين الناس على جانبي الخطوط الفاصلة . وفي فيينا اقترحت حكومتسي مع شركائها إنشاء آلية للتشاور تهدف إلى تحسين احترام حقوق الإنسان المسلم والمعترف بها عالميا . ونرى أنه من المهم أن يكون بإمكان البلدان الأوروبية المشتركة أن تجتمع عندما يشعر واحد منها بقلق إزاء احترام هدف الحقوق ، ويرى أنه من الضروري إجراء مشاورات .

إن احترام حقوق الإنسان مبدأ عالمي يجب أن يطبق في أي مكان في العالم . ونحن نقدر أيما تقدير إسهام الأمم المتحدة في قضية حقوق الإنسان وإننا على اقتناع شديد بأن الطبيعة العالمية لهذه الحقوق تتجاوز حدود السيادة الوطنية . وفي رأينا أنه ينبغي ألا يعتبر قلقنا من جراء انتهاكات هذه الحقوق تدخلا في الشؤون الداخلية . وحقوق الإنسان المقبولة عالميا تخص ، في طبيعتها ، كل فرد أينما كان . ولا تتأثر

صلاحيتها بالتنوع السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي . والحقيقة أن هذا التنوع يزيد من الحاجة إلى معايير مشتركة .  
ومن الطبيعي أن وضع هذه المعايير المشتركة هو ما فعلته الأمم المتحدة وأعضاؤها . ولكننا نشعر أن هذا لا يكفي . ولذلك سوف تعمل هولندا أقصى ما في جهدها لتقوية آليات تنفيذها . وفي هذا الصدد أود أن أشير ، بوجه خاص ، إلى النظام الفريد لمقرري لجنة حقوق الإنسان . كما نأمل أن الضغوط المالية الراهنة التي تعاني منها الأمم المتحدة لن تقلل من فاعلية برامجها الخاصة بحقوق الإنسان . وينبغي تجنب أي خفض في ميزانية هذه البرامج .

وفي سياق الحديث عن حقوق الإنسان أقول ، ختاماً ، أنه لا يمكن النظر إلى كسل من حقوق الإنسان والديمقراطية بمعزل عن الأخرى . ومن ثم يسعدنا استعادة الديمقراطية في بعض بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية وكذلك في الغلبين ، ولا بد أن نفعل ما في وسعنا حتى نرى الديمقراطية وقد رسّخت أقدامها في تلك البلدان ، وتصبح هذه الأمثلة مصدر إلهام للآخرين .

لا يزال اهتمام المجتمع الدولي مُركّزاً على الحالة في الجنوب الأفريقي . فقد طال الأمد ولم تحصل ناميبيا على استقلالها ، وليس هناك ما يبرر تأخير اليوم الذي يقرر فيه شعب ناميبيا مستقبله بنفسه . وإن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) يجب أن ينفذ .

وفي جنوب افريقيا ، كل يوم يمر دون علامات واضحة على حدوث تغيير أساسي يزيد من مشاعر الإحباط واليأس والمرارة في نفوس أولئك الذين يعانون من التمييز . ولا يعني هذا ، في اعتقادنا ، أن نتخلى عن آمالنا في أن نرى جنوب افريقيا جديدة . إن التغيير أمر لا مفر منه ، ولكن هل سيحدث هذا التغيير بالعنف وإراقة الدماء أم أنه يمكن اللجوء إلى المفاوضات بفضل المبادرات الجريئة التي تخلق الثقة اللازمة التي نفتقر إليها الآن ؟ ما الذي حدث للاستعداد الذي أعلنت عنه جنوب افريقيا من قبل للدخول في حوار موسع مع ممثلي كافة قطاعات شعب جنوب افريقيا ؟ كيف يكون كلامها

مقنعا ولا يزال نلسن مانديلا ورفاقه رهن السجن ، ولا يزال الحظر مغروضا على التشكيلات السياسية ذات الشأن ؟

لا مفر من أن يمارس المجتمع الدولي الضغط السياسي والاقتصادي طالما ظلت الحرية السياسية امتيازاً للأقلية المسيطرة . ولكن دعوتنا إلى تحقيق العدالة ، وكراهيتنا الشديدة لنظام الفصل العنصري ينبغي ألا يتوقف عند حد الإدانة والضغط السياسي وفرض العقوبات .

ألا ينبغي أن نفكر ، في الوقت نفسه ، فيما سوف يأتي بعد زوال الفصل العنصري ؟ كيف يمكن خلق مجتمع يعيش فيه سكان جنوب افريقيا جميعا في سلم وانسجام مستمتعين بحقوق متساوية بغض النظر عن أصولهم العرقية ؟ من الواضح أن هذا أمر متروك لسكان جنوب افريقيا أنفسهم يقررون الشكل الدقيق للنظام الدستوري الجديد ، وليس من شأن العالم الخارجي أن يقدم مسودة هذا الدستور . إلا أنه في إمكاننا أن نشجع ونسهّل الحوار الوطني بين سكان جنوب افريقيا . ومما قد يفيد في التوصل إلى هذا صياغة عدد من المبادئ المقبولة على نطاق واسع .

إن ما سوف تدور حوله هذه المفاوضات ليس فقط القضاء على الفصل العنصري ، بل أيضا الاستعاضة عنه بنظام دستوري يجسد المبادئ الأساسية للحرية والديمقراطية التعددية ، ويأخذ في اعتباره تنوع السكان في جنوب افريقيا . ومن الواضح أنه لا بد من احترام التطلعات السياسية المشروعة للأغلبية . لكن أليس من الحق أيضا أن نتساءل ما هي الخطوات التي ينبغي اتخاذها حتى نُؤمن لكل فرد من أبناء جنوب افريقيا أن يتطلع إلى المستقبل في ثقة ، وأن يشترك في القرار الذي سوف يؤثر عليه ؟ ويبدو من المفيد الإشارة هنا إلى ما ذكرته مجموعة الشخصيات البارزة من الكومنولث في الفقرة ٥٦ من تقريرها عن الحاجة إلى "الضمانات والكفالات المناسبة والكافية للأقليات" ، والحاجة إلى نهج أصيل لاقتسام السلطة .

ويمكن للمرء أن يفكر في عدد من المبادئ التي تبدو أساسية للتوصل إلى حلّ دائم وعادل مثل : كفالة حق الانتخاب للجميع ، وإقامة جنوب افريقيا المتحدة جغرافيا ، ووضع نظام سياسي تعددي وديمقراطي يتيح مشاركة كافية للأقلية ، واحترام حقوق الإنسان ، وحماية الاقليات ، وسيادة القانون التي يكفلها وجود قضاء مستقل . كل هذه المبادئ ترتبط ارتباطا وثيقا ، ومن ثم فإنها تعزز بعضها البعض .

إن سبب وجود الامم المتحدة يكمن لا في مسائل السلم والامن وحقوق الإنسان التي أشرت إليها توا وحدها ، بل كذلك في التحديات التي يطرحها التكافل العالمي والتي تهم منظماتنا أيضا .

فالحياة فوق كوكبنا هشة وتهدهما أخطار كثيرة . وكثير من البلدان النامية تتعرض للخطر بشكل خاص بسبب تراكم مشاكل عديدة مثل تزايد السكان وتفاقم الديون وتدهور الموارد . إن القضية التي نحن بصدها ، كما تم التعبير عنها بشكل مناسب في عنوان تقرير لجنة برونتلاند هي في واقع الامر : "مستقبلنا المشترك" .

لقد اضطلعت الامم المتحدة دائما بدور ريادي في تعزيز الوعي بالقضايا العالمية . وأظهرت التجربة أن هناك مجالات كثيرة يمكن أن تقوم فيها المنظمة بدور حفّاز في معالجة تلك المشاكل والنهج الدولي الحقيقي يمكن أن يفيد في معالجة علل مثل : متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ، وانتشار المخدرات ، والكوارث الطبيعية ، والاطار التي تهدد البيئة .

ولا يمكن للمجتمع العالمي أن يتفاض عن الإرهاب وما ينتج عنه من ضحايا أبرياء . فلا بد من إدانته إدانة قاطعة من كل الدول ، أيّا كانت دوافعه .

ونحن نرحب بالنتيجة المحققة في مؤتمر الامم المتحدة الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع فيها المعقود في فيينا في أوائل هذا العام . ونرى أنه استطاع التوصل إلى تلك النتيجة بفضل روح التعاون التي أبدتها كل المشتركين فيه .

ولدور الامم المتحدة في تعزيز التنمية أهمية خاصة . وقد دعت هولندا دائما إلى وجود تنسيق أفضل للأنشطة التي تتم في إطار منظومة الامم المتحدة . كما أنها

تؤيد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تأييدا قويا . وفي عام ١٩٨٨ سيقدم بلدي من جديد  
١ في المائة تقريبا من إجمالي ناتجه القومي ، أي ما يزيد على ٢ بليون مسن دولارات  
الولايات المتحدة من المساعدة الإنمائية الرسمية . وسبب ذلك جهد خاص في عدد من بلدان  
أمريكا الوسطى ومنطقة الأنديز ، الأمر الذي قد يساعد أيضا على تعزيز عملية إطفاء  
الطابع الديمقراطي هناك .

ومن الأدوار الأساسية الأخرى التي تفضلع بها الأمم المتحدة تعزيز سيادة  
القانون . ولا بد من تقوية الإطار القانوني الدولي القائم . نود أن نرى مزيدا من  
المنازعات تعرض على محكمة العدل الدولية وتخضع لسلطانها الملزم . وقد أسفرت  
مساعدتنا المشتركة لتعزيز تطوير القانون الدولي عن تحقيق قدر لا بأس به من النجاح .  
ومن أمثلة ذلك قانون البحار . ونأمل أن يؤدي الاتفاق المبرم مؤخرا بشأن المطالبات  
المتعلقة بالمناطق التعدينية المتداخلة في قاع البحار إلى إنشاء نظام عالمي مقبول  
للتعدين في قاع البحار العميقة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار .  
ونتفق مع الأمين العام فيما يتعلق بأهمية ذلك الاتفاق الذي استند إلى تقييم واقعي  
للمصالح المشتركة والذي شارك بلدي بنشاط في إبرامه .

إننا نجد في عالم اليوم المتكافل أن مصلحتنا المشتركة ومسؤوليتنا المشتركة  
تتطلبان منا أن نجعل هذه المنظمة تعمل بفعالية . ومن الشروط المسبقة لتحقيق ذلك  
احترام مبدأ العالمية وهذا يعني أنه ينبغي أن تكون عضوية المنظمة مفتوحة لكل  
الدول . لذلك نأمل أن تمثل جمهورية كوريا قريبا في هذا المحفل .

ولكننا نحتاج إلى ما هو أكثر من مجرد العالمية لجعل الأمم المتحدة تعمل  
بفعالية . ومن دواعي التشجيع أن نرى اتجاها متزايدا نحو إصلاح الأمم المتحدة وقد  
بدأت الجهود في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي لزيادة كفاءة المنظمة . وطرحنا  
مقترحات هامة في اللجنة الخاصة ذات الصلة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، إلا أن  
هذه الجهود لا يجب أن ترتفع بحل الأزمة المالية التي تواجه المنظمة . فالأمم المتحدة  
الفعالة تعتبر غاية في حد ذاتها ، ولا بد من السعي بقوة لبلوغ تلك الغاية بغض  
النظر عن الحالة المالية للمنظمة .

واسمحوا لي ان ابدي ملاحظة اخيرة . لقد قيل انه يوجد نوعا من المشاكل فسي شؤون السياسة الخارجية : الاول هو المشاكل التي تحل نفسها بنفسها والثاني هو المشاكل التي لا يمكن حلها . وقد اثبتت الامم المتحدة ان هذا القول خاطئ . فقد توصلت في عدد لا ياتي به من الحالات إلى حلول كان يبدو من المستحيل التوصل إليها . ونجحت في إيجاد حلول لمشاكل كانت قد وصلت إلى طريق مسدود ، ولم تجد الاطراف المعنية سبيلا للخروج منه . وإنتي مقنعة بأن الامم المتحدة أداة لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق الوحدة عندما تكون الاطراف متباعدة ، وإن هولندا عاقدة العزم على أن تظل مشتركة بنشاط في كل مساعيها المشتركة لبلوغ هذه الغاية .

السيد غينشر (جمهورية المانيا الاتحادية) (تكلم بالالمانية وقدم الوفد نما بالانكليزية) : السيد الرئيس ، اتقدم إليكم بخالص التهاني على انتخابكم لشغل منصبكم المرموق وأتمنى لكم حظا سعيدا ونجاحا كبيرا في أداء مهمتكم الجسيمة . وفي الوقت نفسه ، اتقدم بخالص الشكر لوزير الخارجية هودري لإدارته المهارة والناجحة للدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة التي انتهت منذ بضعة أيام . واعتنم هذه الفرصة أيضا لكي أشكر الأمين العام على ما يبذله من جهود لا تكل بالخيابة عن منظماتنا لما يحقق مصلحتها . ويعطينا تقريره الأخير الثقة ويعزز علينا منظورا للمستقبل . وكما حدث في الماضي ، يمكنه الاعتماد على تأييدنا التام . إن المهمة الرئيسية للأمم المتحدة هي حفظ السلم وحمايته . ونحن نستهل هذه الدورة للجمعية العامة بدلائل تدعو على الأمل في تطوير تفكير جديد في العلاقات بين الشرق والغرب وفي ميدان نزع السلاح . ومع ذلك ، ما زال العالم مليئا بالحروب : الحروب بين البلدان التي تعاني فيها الشعوب وتموت ؛ والحروب التي يشنها الإنسان على أخيه الإنسان ، فحيث تنتهك حقوق الإنسان تشن الحرب ضد الإنسان . كما أن الإرهاب العالمي يشن الحرب ضد النظام بكل أشكاله . وكذلك تشن الامراض الفتاكة الحرب ضد الحياة . والإنسان يشن الحرب ضد الطبيعة . أو ليس الجوع والفقر اللذان تعاني منهما دول كثيرة إلا نتيجة للحرب ضد كرامة الإنسان من خلال فشل الإنسان في الشمال والجنوب ؟



والانسان ، في التحليل النهائي ، هو الذي يهدد الانسان دوما . ولا يمكن أن نلقي باللوم على أبنائنا للحالة السائدة في العالم اليوم ، لكنهم هم أكثر من يعاني . فهم يتوقعون منا أن نقدم لهم عالما خاليا من الحروب ، عالما خاليا من ممارسات ترحيل السكان ، عالما خاليا من الخوف ، عالما خاليا من الجوع والمرض .

إن الآباء في جميع أنحاء العالم يحبون أبنائهم . ولكن هل نحن هنا في الأمم المتحدة نفعل حقا ما فيه الكفاية لحماية حقوق أبنائنا ومستقبلهم ؟ إننا نسود أن نترك لأطفالنا عالما أفضل ، عالما تُمان فيه الكرامة الانسانية وتكفل فيه العدالة الاجتماعية ، عالما يسود فيه السلم وتحمى فيه الدعائم الطبيعية للحياة وتعزز .

ولكن ، يتعين علينا في المقام الاول أن نكافح ضد الحرب المستمرة في داخلنا وفي خارجنا . فالسلم يبدأ في أنفسنا انه يبدأ في عقولنا ، يبدأ باحترام جيراننا وبادراك مسؤوليتنا إزاءهم وإزاء كل من يخلقنا .

فمن الواجب أن يستعاض عن استراتيجيات الحرب باستراتيجيات للسلم . إننا نرغب في السلم بمعناه الشامل . فإذا فشلنا في مهمتنا فلن يبقى منا أحد على قيد الحياة . ومن ثم ، فإن المهمة الحاسمة اليوم هي كفالة بقاء الانسان . لقد اصحبت البشرية تشكل مجتمعا يسمى من أجل البقاء . ولا يمكن أن يطينا أحد مصيرنا المشترك . فأي حرب نووية ستدمرنا جميعا .

إن تلوث الأنهار والبحار والتربة ، والتصحر ، والغابات التي تذبل وتموت ، ولاسيما الغابات المدارية ، والهوة المتزايدة في طبقة الأوزون - كلها مشاكل تؤثر علينا جميعا وتشير قلقنا .

منذ بضعة أسابيع ، تجاوز مكان العالم خمسة بلايين نسمة . وإذا استمر الاتجاه الديمغرافي الحالي ، فسيبلغ عدد سكان العالم ما يربو على ستة بلايين نسمة في نهاية القرن . وسيعيش أبنائنا ليروا هذا اليوم . فإذا لم نفعل شيئا ، ستخرج مشاكل العالم عن حدود سيطرتنا نتيجة للنمو السكاني وحده . لقد آن الأوان لنصحح مسارنا ، وهذه مسؤولية كل حضارة ، وكل دين ، وكل أيديولوجية ، وكل نظام سياسي واجتماعي .

ويجب أن يكون النداء هو : ناضلوا ضد الحروب التي تتهدد الانسان من جميع الجوانب . والسلم الذي نحتاج اليه يتجاوز مجرد القضاء على المنازعات العسكرية . فالسلم يعني المسؤولية المشتركة والتضامن واحترام جيراننا . والسلم يعني افضاء مزيد من الطابع الانساني على عالمنا . ويعني احترام بيئتنا الطبيعية . ويعني كفالة الحرية والحياة وبقاء الانسان .

إن الكثير من الناس يعيشون في فقر ويترهبون للجوع والجهل والمرض . والاحتمالات المتعلقة بالعالم الثالث تحزننا جميعا . فأسعار السلع الأساسية تتهاوى ، وهذا يعني انه يتمين على البلدان النامية أن ترفع من إنتاجها باستمرار ، وهذا بدوره يؤدي الى المزيد من انخفاض الأسعار .

أما في البلدان الصناعية ، فيتضاءل الطلب بسبب تشبع أسواق بعض السلع الأساسية ، ولأن السلع الأساسية الأخرى يستعاض عنها على نحو متزايد بمواد جديدة . ولا يمثل إنهيار أسعار السلع الأساسية قلبا مؤقتا في الأسواق ولكنه اتجاه طويل الأجل .

ومع ذلك ، فما زالت السلع الأساسية تشكل بالنسبة لمعظم البلدان النامية المصدر الرئيسي ، إن لم تكن المصدر الوحيد ، للدخل في حالات كثيرة . ولهذا ، يجب أن تعمل هذه البلدان النامية على تقليل اعتمادها الاحادي الجانب على صادرات السلع الأساسية . ويجب علينا أن نساعد تلك البلدان على تحويل موادها الخام إلى منتجات مصنوعة ونصف مصنوعة .

بيد أن تنويع أي اقتصاد يستغرق زمنا طويلا . وحتى بلوغ تلك المرحلة ، يجب علينا أن نلتزم السُّبُل والوسائل لتحسين الترتيبات القائمة أسوة بما حدث باستخدام نموذج تشبيت الحاصلات "ستابكن" للاتحاد الأوروبي لمقابلة أوجه القصور في حواصل صادرات البلدان النامية .

وفي العام الماضي ، ارتفعت مديونية العالم الثالث بنسبة ٩ في المائة لتصل الى ١,١ تريليون دولار . وفي عام ١٩٨٦ ، خُصَّ ما يزيد على ٣٠ في المائة ، نحو ٥٠ في المائة في بعض الحالات ، من الدخل في ٦٢ بلدا من بلدان جنوب الصحراء لخدمة الديون . إن مشكلة الديون تهدد بالانفجار . فهي تشكل تهديدا ليس للمستقبل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للكثير من البلدان ذات المديونية الثقيلة ، وإنما تشكل أيضا تهديدا للمانحين . فهي تهدد بتقويض حسن النوايا في الشمال والجنوب . والرغبة الصادقة للتعاون كل مع الآخر .

ويتمين على كل المعنيين ، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص ، ان يزيدوا من جهودهم . وينبغي أن يعامل كل بلد وفقا لظروفه الخاصة . ولكن يجب أن يقوم المبدأ العام على أساس أن تكون خدمة الديون في إطار نسبة معقولة من الطاقة الانتاجية للبلد .

إن من مصلحة المانحين حقا أن يسعوا في مفاوضاتهم مع المدينين إلى التوصل إلى حلول توفر لهم منظورا للمستقبل . فمن شأن انعدام الأمل ان يسحق أفضل ارادة في العالم .

ومنذ عام ١٩٧٨ ، ألغت جمهورية المانيا الاتحادية ٤,٢ بليون مارك من الديون المستحقة لها لدى أكثر البلدان فقرا . إنني أناشد جميع البلدان المانحة أن تحذو حذونا ، وأناشد البلدان الاشتراكية أيضا في الشمال أن توفر معونة إنمائية كافية بعد طول انتظار .

ويجب أن تعاد اقتصادات البلدان المدينة ثانية إلى مسار التنمية ، إنطلاقا من برامج اصلاح مستقبلية وبتتمويل بقروض جديدة ميسرة . لكن التنويع والاستثمار في فروع النمو لن يكون مفيدا للبلدان النامية إلا إذا فتح العالم الصناعي أسواقه على مصراعيها لمصنوعات البلدان النامية ومنتجاتها نصف المصنعة ، وكيفية هيكليته الاقتصادي مع هذه الظروف الجديدة . ونحن على استعداد لأن نجري هذا التكيف .

إن قصر الدور الذي تلعبه البلدان النامية في الاقتصاد العالمي على توريد المواد الخام والطاقة ، يحرم هذه البلدان من التطلع إلى المستقبل . فيتعين على البلدان الصناعية إزالة القيود المفروضة على الواردات وغير ذلك من الحواجز التجارية . ويجب عليها أن توقف دعم فروع الصناعة التي لا تتوافر لها مقومات الاستمرار الذاتي .

ويجب على البلدان الصناعية أيضا تخفيض فوائدها الزراعية . فالتعديلات التي يتعين اجراءها في البلدان الصناعية صعبة ومؤلمة ولكن ذلك ينبغي الا يكون مدعاة لمواصلة ارجائها .

وعلى أية حال ، ليست صادرات الاسلحة هي الحل لهذه المشاكل . فهي على النقيض من ذلك تزيد التوتر وتضاعف من خطر الحرب وتبدد الموارد اللازمة لآعمال السلم . كما أن صادرات الاسلحة لا تيسر التغيير الهيكلي الضروري في البلدان الصناعية ولا عملية الانتعاش الاقتصادي في البلدان النامية .

وقد أكد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) في دورته السابعة الأهمية الخاصة للتجارة الدولية السلمية من أجل التنمية . ويوضح البيان الختامي لذلك المؤتمر الاستراتيجيات التي يتعين انتهاجها فيما يتعلق بالتمويل والمديونية والتجارة والسلع الأساسية ومشاكل البلدان النامية الداخلية . وقد حان الآن وقت العمل .

وتشهد البلدان الصناعية ثورة تكنولوجية ، ثورة متغير المجتمع تماما . وليس لدينا الآن تصور كاف للأثار التي ستترب على تلك الثورة في البلدان النامية . ومهما يكن الأمر فلا ينبغي أن نسمح لها بتقسيم العالم إلى الأبد ، إلى غني وفقير . ولا يمكننا أن نسمح للتطورات التكنولوجية بأن تقضي على الحلم الإنساني الكبير الذي ألهم كل الدول ، وهو الحلم بإقامة عالم واحد عادل وسلمي وحر . فعلى العكس ، يجب أن يكون العالم والتكنولوجيا الطاقة المحركة لتنمية الجنس البشري . فالعلم والتكنولوجيا الحديثان هما وحدهما القادران على حل مشاكل العالم المتعلقة بالامدادات الغذائية والصحة والتعليم والطاقة . وتحقيقا لهذه الغاية ، يجب أن تسخر مع الهندسة الوراثية والأبحاث الطبية العلمية وآخر التطورات في تكنولوجيا المعلومات والأشكال الجديدة من الطاقة .

ويشكل مرض الايدز (متلازمة فقدان المناعة المكتسب) تحديا للبشرية جمعاء . وهو يتهدد كل الدول . ويسر حكومتي أن تلاحظ أن الحكومات والمنظمات الدولية تسدرک بصورة متزايدة مدى خطورة هذه المشكلة .

إن التكنولوجيا المتقدمة لا توفر فرصا فحسب ، ولكنها تنطوي أيضا على مجازفات خطيرة . وقد أثبت حادث تشيرنوبيل للعالم أن سلامة محطات الطاقة النووية هي مسؤولية مشتركة تقع على كل البلدان المنتجة للطاقة النووية . ولا يمكن لأي مجتمع انساني تقدمي أن ينظر إلى الطاقة النووية على أنها الحل النهائي لمشاكل العالم في ميدان الطاقة .

ومهمة القضاء على الاخطار السياسية والاجتماعية والاخلاقية الكامنة في التكنولوجيا الرفيعة والعلم المتطور هي مهمة الجنس البشري بأسره .

ويمكن للهندسة الوراثية أن توفر إمدادات غذائية تكفي بلايين البشر ، ولكن يمكن أيضا إساءة استخدامها فيما ينتهك كرامة الانسان وذلك إن اتخذت فقط كوسيلة للتلاعب بالانسان وإن استخدمت في الاعتداء على الكيان الفردي لكل شخص . والامم المتحدة هي المحفل الذي يمكن فيه لخيرة المفكرين في بلداننا أن يضعوا معايير أخلاقية موحدة لقياس آثار التطور التكنولوجي .

ويعد الغلاف الجوي للأرض وبحارها العالية ملكية مشتركة للبشرية . فيجب الحفاظ عليهما كي يمكن للجنس البشري أن يكفل بقاءه . ولكنهما شأنهما شأن المناخ العالمي يتعرضان للخطر . وقد قدم تقرير برونتلاند خطة للتنمية الدائمة والمتوائمة بيئيا ، ينبغي اخذها مأخذ الجد ، ويجب العمل على أن يصبح العالم أعمق إدراكا لهذه القضايا والتفاعلات . وهذه مسألة من شأن الامم المتحدة أن تعنى بها . ويجب أن ننظر قريبا في أن نعلن سنة لحماية البيئة العالمية . وينبغي أن ننظر أيضا في إعلان التسعينات عقدا للبيئة وذلك لتوفير الحافز اللازم على صعيد العالم .

إننا نواجه في كل مكان مشاكل لا يمكن أن نحلها إلا متحدين أو لن يتسنى حلها على الإطلاق . ولقد دخلنا منذ أمد طويل في عصر تسوده ، على الصعيد العالمي ، سياسة داخلية يعتمد فيها كل منا على الآخر . وهكذا تزداد أهمية الامم المتحدة عاما بعد عام . ومن واجبنا جميعا أن نحافظ على هذه المنظمة العالمية وأن نطورها . فما زالت الفجوة واسعة بين مفهوم الامم المتحدة والشكل الذي تجسد فيه حاليا في عالم من

الدول القومية . ويجب أن نعرف جميعا كيف نجد حلولا عالمية للمشاكل العالمية .  
والامم المتحدة توفر مجموعة عريضة من الادوات لتحقيق هذا الغرض . وكلما قويت  
عزيمتنا فيما نبذل من جهود لاصلاح المنظمة العالمية زادت قدرتنا على استخدام تلك  
الادوات بصورة فعالة . وأود في هذا المقام أن أشكر الامين العام على نهجه المتبصر  
في معالجة هذه المشكلة .

ويمكن أيضا استنباط أشكال كثيرة للتعاون في إطار أصغر . وهنا تكمن الاهمية  
الخاصة للمنظمات الاقليمية . وقد أظهر الاتحاد الاوروبي للعالم دينامية السلم التي  
يمكن أن تنبثق عن المنظمات الاقليمية . فعلى مدى قرون تقاتلت الدول القومية في  
اوروبا وذلك في حروب امتدت الى خارج القارة لتشمل أجزاء اخرى من العالم . واليوم  
اصبحت الحرب بين الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي أمرا  
مستحيلا إن لم يكن غير متصور .

إن أول وأهم مهمة لأي منظمة اقليمية هي العمل على أن يصبح نشوب الحرب في  
منطقتها أمرا مستحيلا . وكلما ازداد تكامل الدول القومية تحسنت فرصها في بلوغ هذا  
الهدف . ولذا تؤيد حكومتي تأييدا قويا كل الجهود الرامية إلى توطيد السلم في  
مجالات الازمات التي تنشأ في المنطقة ذاتها .

ونحن نرحب بتوقيع بلدان أمريكا الوسطى الخمسة لخطة ارياس كخطوة صوب تحقيق  
السلم والاستقرار في تلك المنطقة ونشجع هذه البلدان على المضي في هذا الطريق . كما  
أن نتيجة مؤتمر غواتيمالا تشكل بادرة أمل لنا . واننا نؤيد دول أمريكا الوسطى  
تأييدا مطلقا في جهودها الرامية إلى كفالة العدالة الاجتماعية وضمان تطبيق مبادئ  
الديمقراطية وتأمين الاستقلال وتعزيز السلم والتعاون .

ان حكومة جمهورية المانيا الاتحادية تساعد على تعزيز قضية السلم العالمي عن طريق تشجيع التعاون بين الاتحاد الاوروبي والمنظمات الاقليمية في امريكا الوسطى والجنوبية وآسيا والشرق الاوسط وافريقيا .

فبوسع بلدان أي منطقة من المناطق ان تصون هوياتها الثقافية وتطورها على خير وجه عن طريق الجهود المشتركة . ويعد الثراء الكامن في التنوع الثقافي أنقى مصدر يفنئ بالطاقة معي الانسان الى صون السلم . ان كل أمم الأرض بلا تمييز ، أمم متحضرة . وإسهامها الثقافي لا غنى عنه لخلق مجتمع عالمي واحد يقوم على العدل والسلم والحرية . ونحن سنكون قد خدمنا قضية السلم متى ما وحمينا الهويات المتميزة التي لا تخطئها العين لتلك الحضارات . فالأمم التي تحترم المنجزات الثقافية للأمم الأخرى لا يمكن تأليبها على بعضها البعض . ولقد كانت الفطرسة الثقافية في العديد من المرات السبب الجذري للكثير من الكوارث .

لذا يحتاج الحوار بين الشمال والجنوب الى بعد ثقافي أيضا . ولا يمكن للأمم أن تطور الوعي الوطني الذي يساعد على حل المشاكل المشتركة للبشرية الا اذا اتخذت من أساس ثقافتها المتميزة ومن التبادل والمشاركة الثقافيين مع الآخرين نقطة انطلاق لها .

ان المنظمات الاقليمية في العالم الثالث أفضل سبيل لضمان عدم استدرج أعضائها الى المواجهة بين الغرب والشرق . وهذه أيضا المهمة العظمى لحركة عدم الانحياز التي تعتبر عاملا متناميا للاستقرار في العالم . ان عدم الانحياز الحقيقي يتيح لبلدان العالم الثالث فرصة كبيرة لصون هوياتها وتعزيز استقلالها .

اننا ندرك جميعا جسامه المشاكل العالمية . ونعرف أننا لا يمكن أن نحل الخلافات السياسية والاجتماعية والدينية والايديولوجية بخطوة عملاقة واحدة . فهذه الخلافات قائمة وعلينا ان نتعايش معها . لكن ذلك لا ينبغي ان يمنعنا من اجل بسذل قصارى جهدنا لصون السلم العالمي في الوقت الحاضر بالرغم من وجود جميع الخلافات المبدئية والايديولوجية .



وهناك وعي متزايد بذلك . فقد أظهرت الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، شأنها شأن الدورة الاستثنائية التي عقدتها الجمعية العامة في العام الماضي بشأن افريقيا ، دلائل مشجعة على أن الشمال والجنوب قادران على تنحية المواقف المبدئية جانبا والتركيز على ما يتعين وما يمكن عمله في الوقت الراهن .

وعلىنا الآن أن نفتنم هذه الفرصة للتحرك قُدمًا فقرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) يشكل بادرة مشجعة على المسؤولية المشتركة عن السلم العالمي . وتكمن الاهمية الخاصة لذلك القرار في أنه اتخذ بالاجماع . وهو ما يمكن أن يكون قدوة تحتذى في تسوية الصراعات الاقليمية الاخرى .

اننا نؤيد بقوة القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) وجهود الامين العام الرامية الى إحلال السلم على أساسه . ويتيح ذلك القرار للعراق وايران الفرصة للسير على درب السلم . وبعد ان اعربت العراق عن موافقتها عليه ، أناشد ايران بالحاح أن تنفذ القرار تنفيذًا كاملاً .

لا تزال الحرب مستعرة أيضا في أفغانستان لما يقرب الآن من ثماني سنوات . ونحن نتوقع من الاتحاد السوفياتي أن يسحب قواته من ذلك البلد وأن يضع حدا لمعاناة الشعب الافغاني . فلا يوجد طرف يستفيد من الانسحاب السوفياتي غير شعب افغانستان التمس . وبالتالي فان شروط توافر استقلال وعدم انحياز حقيقيين لافغانستان الجديدة يجب أن تحدد من الآن .

كما نطالب بانسحاب القوات الاجنبية من كمبوتشيا حتى يتسنى لذلك البلد أن يمارس حقه في تقرير المصير .

ان التطورات الجديدة والجوهرية التي حدثت في العلاقات بين الغرب والشرق ، بما لها من آثار بعيدة المدى على السلم العالمي ، لم تصبح ممكنة الا عندما أقدم الطرفان على التعاون فيما بينهما . وأوضح تعبير عن هذا الاستعداد هو المفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والرامية الى الازالة الشاملة لقذائفها النووية متوسطة المدى . فلأول مرة تعقد اتفاقات بين الغرب والشرق لا تحدد من الاسلحة فحسب بل وتزيلها بصورة فعلية . وهذا يشكل نقطة تحول في التاريخ .

ونحن الالمانيين نشجع هذا التطور تشجيعا كبيرا وننظر الى نتائجه بعين الارتياح . فهو تطور يميز الامن والاستقرار في اوروبا . ان حكومتي لم تنظر الى دورها في هذه العملية على انه مجرد دور متفرج شوف . فقد اضطلعنا بدور نشط في تحقيق هذا النجاح كبلد يدرك مسؤوليته عن السلم . ومهدنا السبيل ، بتأييدنا لخيار المفر المزدوج ، لإزالة القذائف متوسطة المدى في جميع أنحاء العالم .

واني أؤكد على البيان الذي ألقاه المستشار كول بشأن هذا الموضوع في ٢٦ آب/أغسطس والذي جاء فيه انه بحلول الوقت الذي ستم فيه إزالة القوات الامريكية والسوفياتية النووية المتوسطة المدى على النحو المتفق عليه سيكون قد جرى أيضا ازالة منظومات صواريخ برشغ الالمانية بصورة تدريجية .

ان هذا الاتفاق لا يزال بعيدا عن توفير الحل الكامل لمشكلة نزع السلاح النووي ، لكنه يمثل الخطوة الاولى ، وبالتالي ، الحاسمة ، نحو بلوغ الهدف العظيم الذي التزمت به الدول النووية أنفسها أمام العالم في معاهدة حظر التجارب النووية .

ان عملية هامة قد بدأت ويجب ألا يعكس مسارها ، بل يجب تعزيزها بالمزيد من الخطوات ، ومن المؤكد ان خطوات أخرى ستتلوها . ونحن نرى أن من الأساسي أن تركز كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي جهودهما الآن على إجراء تخفيضات هائلة في كل من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية وان تنظر أيضا ، في هذا الإطار ، في المضي فسي تطبيق معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

اننا ستمضي قدما ، في إطار التحالف الغربي ، في الاعمال التحضيرية للمفاوضات بشأن القذائف النووية التي يقل مداها عن خمسمائة كيلومترا . وسنواصل بنشاط إجراء المفاوضات بشأن الاستقرار التقليدي في اوروبا . ويوفر البيانان اللذان اصدرتهما منظمة حلف شمال الاطلسي ومعاهدة حلف وارسو اساسا طيبا لهذه المفاوضات .

لقد حان الوقت منذ أمد بعيد لإبرام اتفاقية بحظر الاسلحة الكيميائية حظرا شاملا . ولا بد من إبرام تلك الاتفاقية الان . ولا يمكننا أن نسمح لعدد متزايد من البلدان بتصنيع أسلحة التدمير المروعة هذه أو الحصول عليها . وأفضل سبيل للوقاية من انتشار هذه الاسلحة هو القضاء عليها قضاء مبرما وحظرها حظرا تاما .

ويجب أن ندرك أننا ، في جهودنا الرامية الى تحقيق ذلك الهدف ، لا نواجهه حائطا لا يمكن النفاذ منه أو اختراقه . فالفكر الجديد الذي ينبثق من الحكمة التي تقول أننا لا يمكن إلا أن نعيش معا ولا يمكننا أن نعيش ضد بعضنا البعض أصبح يحكم أعمالنا على نحو متزايد . وما من شعب يمكن أن تكون له مطلحة اكبر في إنجاح هذه المفاوضات أكثر من الشعب الالماني ، لأن معظم منظومات الاسلحة متركزة في بلدنا ، على جانبي خط التقسيم . لهذا فإننا أول من يتهدده الاندثار .

ان الاتفاق الخاص بالقوات النووية متوسطة المدى سيكون بمثابة شرارة تتجاوز أثارها نطاق تحديد الاسلحة . إذ سيستمد الطرفان من ذلك الاتفاق الطاقة والثقة على توسيع نطاق تعاونهما ومدته الى كل الميادين التي يمكن أن يقوم فيها مثل هذا التعاون حاليا . وستكون هذه خطوة رئيسية صوب الهدف السياسي للمجتمع الدفاعي لشمال الاطلسي ، وهو إقامة هياكل صلدة للسلم في أوروبا عن طريق التعاون بين الشرق والغرب في كل المجالات وعلى أساس القدرة الدفاعية التي يمكن الارتكان اليها .

ان حقيقة ان هذا الأمل يمكن ان يحدثنا اليوم إنما ترجع الى فطنة الجانبين ونهجهما البناء . وقد اتضح هذا بالفعل في لقاء قمة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بريكيافيك . فهناك أظهرت القوتان العظميان الرئيسيتان إدراكهما لمسؤولياتهما عن بقاء الجنس البشري . وهما في هذا يستحقان دعم كل الشعوب المحببة للسلم وتأييدها وعلينا مواصلة السير على هذا الدرب وعدم الانحراف عنه .

ان ما يؤدي الى عالم أفضل هو رغبة الأمم بل ورغبة كل فرد في العيش في سلم وكرامة لا الأحكام المسبقة وضروب التنافر والمور العدائية إذ أنه بهذه الطريقة وحدها يتسنى لنا ان نفي بمسؤوليتنا إزاء مستقبل الجنس البشري .

ان الحقبة التي سادتها المطامح المتجهة الى الهيمنة ، تلك الحقبة التي تعرّض فيها العالم لخطر الزج به في سباق تسلح لا ينتهي قد شارفت على النهاية فنحن نسير في عملية تمهد السبيل الى عالم افضل ولا يمكن وقفها الان . ففي مثل هذا العالم المرتقب لا يمكن ان يوجد مكان للصور العدائية . فإذا ما قضينا على اسلحتنا يتعين علينا أيضا ان نقضي على تلك الصور العدائية . ويتعين علينا ، على الصعيد العالمي وفي اوروبا ، إقامة نظام موثوق به لصيانة الامن على أساس تعاوني ، وكذلك إنشاء آليات للتعرف المبكر على الازمات والتحكم فيها . وسوف تساعد جمهورية المانيا الاتحادية في هذه المهمة في حلف شمال الاطلسي وفي الاتحاد الاوروبي . وسوف نبذل أقصى جهدنا للنهوض بعملية الوحدة الاوروبية وتعزيز تحالفنا ، الذي يستهدف منع نشوب الحرب .

ان رغبتنا في تحقيق وحدة الديمقراطيات الاوروبية الاثنتي عشرة ، وفي التعاون مع جيراننا الشرقيين لهي دليل على سياسة جمهورية المانيا الاتحادية التي تستهدف امتتباب السلم في اوروبا . فنحن ندرك مسؤوليتنا وسوف نستخدم كل طاقتنا في العمل على ايجاد اوروبا افضل تقوم على اساس السلم ، وسوف نفتنم كل فرصة ممكنة لتحقيق هذا .

ان موقف الدول الاعضاء الاثنتي عشرة في الاتحاد الاوروبي بشأن القضايا الدولية وبشأن التنمية الداخلية للاتحاد قد طرحه وزير خارجية الدانمرك منذ يومين . فالصك الاوروبي الوحيد الذي دخل حيز التنفيذ في 1 تموز/يوليه من هذا العام ، ذو أهمية بالغة للمجتمع الدولي . وثود الدول الاثنتا عشرة ، كما اعلنت في ديباجته ان تقدم معاً

"اهتمامها في الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، وفقا للتعهدات

التي التزمت بها في إطار ميثاق الأمم المتحدة" .

ونعتمد - تحقيقا لهذه الغاية - وضع سياسة خارجية مشتركة للاتحاد .

ان استكمال السوق الاوروبية الداخلية المقرر إقامتها في عام ١٩٩٢ ، سيزيد من قوة الاتحاد زيادة كبيرة . وستتبع ذلك خطوات هامة صوب سياسة نقدية مشتركة وصوب

هدف تحويل السياسات المالية والاقتصادية لعضائها ، وكذلك الخطوات الرامية الى إقامة مجتمع تقني وهذا هو الطريق الى الوحدة الاوروبية .

اننا نمد ايدينا الى جيراننا في الشرق من اجل تعاون واسع النطاق - كما توخته الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي الخاص بالامن والتعاون في اوروبا - بوصف ذلك التعاون الطريق الى إقامة نظام سلمي في اوروبا . ولم نكن نسمى فقط في مؤتمر متابعة المؤتمر المعني بالسلم والتعاون في اوروبا الى مجرد إحراز تقدم في مسائل الامن ، بل كنا نسمى أيضا الى إحراز تقدم بشأن أعمال حقوق الانسان ، وبشأن القضايا الانسانية ، وبشأن التبادل الاقتصادي ، وبشأن تبادل العلم والتكنولوجيا ، وبشأن تبادل المعلومات والشفافة . فبوسع الشرق والغرب ان يعطي كل منهما الآخر الكثير عن طريق التعاون ، أما عن طريق المجابهة فلا يمكنهما الا أن يحرم كل منهما نفسه من التقدم حرمانا تاما ، بل وأن يخسر كل شيء . ونحن نسمى - عن طريق التعاون - الى بناء الثقة ، والى خدمة المصالح المشتركة ، وبالمفهوم الايجابي ، نسمى الى إيجاد ضروب متبادلة من اعتماد كل جانب على آخر تجعل من السلم والتعاون أمرا لا رجعة فيه .

اننا لا نريد ان يستنزف كل منا دماء الآخر حتى الموت عن طريق سباق التسلح ، ولا نريد ان نعرقل أي أحد اقتصاديا . فالانقسام العسكري والسياسي في اوروبا سيء بما فيه الكفاية . ومن ثم ، فلا يجب تقسيمها اقتصاديا وتقنيا في الوقت الذي توجد فيه بالفعل فجوات ينبغي سدها وجدران يجب تخطيها . فهدفنا هو المساعدة على تحقيق إحراز تقدم حقيقي في كل الميادين . واذا ما انفتح الاتحاد السوفياتي على العالم فانه سيجد في جمهورية المانيا الاتحادية شريكا بناء يعتمد عليه . وتتيح معاهدة مومكو الاساس لمثل هذا التعاون وتقدم المنظور اللازم لذلك . وعلينا ان نلجأ الى تلك المعاهدة ادراكا منا لما للعلاقات السوفياتية الالمانية من اهمية اساسية لها اثرها على الحالة في اوروبا بأسرها ، بما يتجاوز نطاق العلاقات الثنائية .

واذا كان بالمستطاع ، بعد عقود من المواجهة بين الشرق والغرب ، التوصل اليوم الى نقطة تحول فسيكون من الخطأ التاريخي السماح بضياح هذه الفرصة دون الاستفادة منها . ويتعين على الجميع تحمل مسؤوليتهم تجاه ذلك .

بعد إثني عشر عاما من توقيع الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا يمكننا إعلان أن هناك عملية قد بدأت وسوف تؤدي الى وضع نظام سلمي في أوروبا . وقد قدم بلدي إسهامات كبيرة في سبيل تحقيق هذا الهدف عن طريق انضمامه الى الاتحاد الاوروبي والحلف الدفاعي الغربي ، وعن طريق المشاركة الالمانية الفرنسية التي لم يسبق لها مثيل .

وقد مهدنا السبيل أمام علاقة جديدة بين الشرق والغرب بمعاهدة موسكو ، ومعاهدة وارسو التي أقامت الأساس لبداية جديدة مع جمهورية بولندا الشعبية ، مع إدراك النوعية الخاصة للعلاقة الالمانية البولندية بعد ما حدث في تاريخها من تقلبات ، وعن طريق المعاهدة المبرمة مع تشيكوسلوفاكيا والمعاهدة الأساسية المعنية بالعلاقات مع الجمهورية الديمقراطية الالمانية .

وليس هناك بديل عملي عن هذه العملية ، بل ليس لها بديل مسؤول . إننا ننظر الى أوروبا دوما على أنها كل متكامل ؛ ونريد أن نحسن الحالة في أوروبا كلها . وندرك أن عجلة التاريخ لا يمكن عكس اتجاهها ولا بد أن تمضي دوما الى الامام .

ويتمثل جزء من هذا المنظور لمستقبل أوروبا في الملة بين جمهورية المانيا الاتحادية والدولة الالمانية الاخرى ، وهي الجمهورية الديمقراطية الالمانية . فكل دولة من الدولتين مندمجة في حلفها . ولكن هذه الحقيقة بعينها هي التي تمكنهما من السعي في حلفيهما الى تحقيق التعاون في كل أنحاء أوروبا . إن الاختلافات القائمة بين نظامي قيمهما جوهرية ، ومع ذلك فإن الدولتين الالمانيتين متفتحتان على التبادلية حرب أخرى على أرض المانية ، والآ يكون هناك إلا السلم .

وما زال هناك خلاف بين الدولتين الالمانيتين حول مستقبل الأمة الالمانية . إن جمهورية المانيا الاتحادية مازالت ملتزمة بهدفها الرامي الى إقامة حالة سلم في أوروبا يمكن فيها للأمة الالمانية أن تستعيد وحدتها عن طريق تقرير المصير الحر .

وإن زيارة السيد إريك هونيكر رئيس مجلس الدولة في الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الى جمهورية المانيا الاتحادية ، دلت على عزم الدولتين الالمانيتين على

الإسهام بشكل رئيسي في تحقيق الاستقرار في أوروبا بتحسين نوعية علاقاتها ، وببذل الجهود لتعزيز نزع السلاح . وعن طريق هذه الجهود فإننا نخدم أيضا رفاه الشعب ومصلحه .

وقد كشفت زيارة السيد هونيكر عن وجود خلافات جوهرية ، ولكنها برهنت أيضا على استعداد كل منا للتعاون مع الآخر . فنحن الألمان ، كغيرنا ، يجب أن نتعايش مع التباينات التي يتسم بها العالم ، وأوروبا بوجه خاص ، حتى وإن كانت تؤثر علينا أكثر من أية أمة أخرى . ولكن هذه التباينات لا يجب أن تمنعنا نحن أعضاء هذه المنظمة العظيمة من الوفاء بمسؤوليتنا عن السلم وعن بقاء الجنس البشري .

إن المسؤولية الدولية المشتركة تعني أيضا مسؤولية مشتركة عن مكافحة الإرهاب والعنصرية ، ومنع انتهاكات حقوق الإنسان . واليوم ، الآن ، يجب أن يكون هذا هو القاسم المشترك الأعظم لكل الدول التي التزمت بالمبادئ المكرمة في ميثاق الأمم المتحدة . لقد بات مجتمع الأمم يدرك بصفة متزايدة أن الإرهاب لا يشكل تهديدا للخصوم السياسيين فحسب ، وإنما أيضا خطرا على بلد المرء نفسه . ولن نتكمن من قهر الإرهاب إلا إذا حرم مرتكبيه من التماس الملجأ في أي مكان في العالم . ولكننا لن نتخلص من الإرهاب الى الأبد إلا إذا قضينا على أسبابه ، وهي كثيرة .

وازمة الشرق الأوسط على سبيل المثال قد تمضي في توليد العنف . وعليه لابد في نهاية المطاف من توطيد السلم في لبنان على أساس الحرية والسيادة والسلامة الإقليمية .

لمسنا في غضون السنوات الماضية أن الصراع في الشرق الأوسط لا يمكن تسويته بالقوة ، بل بالتفاوض ، وبالتفاوض وحده . لهذا فإننا ننادي بعقد مؤتمر دولي يُعنى بالشرق الأوسط ، ينطلق من حق إسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها ، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير .

وإذا كان الإرهاب معاديا لأي نظام فإن العنصرية هي أبشع انتهاك لكرامة الإنسان . وأي نظام يحكم باسم العرق يجب أن يعارضه ضمير العالم باسم الإنسانية .

وتشكل الديمقراطيات الغربية مجتمعا يسمى الى تحقيق قيم مشتركة ، ويقوم على أساس المساواة في الكرامة بين الجميع . وفي ضوء هذا ندين انتهاك حقوق الإنسان والاستخفاف بها في جمهورية جنوب افريقيا . ونطالب حكومة جنوب افريقيا بان تهيب في نهاية المطاف الظروف التي تمكن السود والبيض على حد سواء من الاجتماع على طاولة المفاوضات وبدء الحوار الذي تسمى الحاجة اليه . ولا بد من القضاء على الفصل العنصري قضاء مبرما ، فهو غير قابل للاصلاح .

ويجب رفع حالة الطوارئ ، واطلاق سراح السجناء السياسيين وعلى رأسهم نلسون مانديلا ، دون شروط ، والسماح للتنظيمات المحظورة الخاصة بالاعلانية السوداء بالعمل مرة أخرى . وإذا تسنى تحقيق ذلك سيكون شمة أمل في وقف العنف الذي يؤدي بالضرورة الى مزيد من العنف . أما فيما يتعلق بناميبيا فإننا نطالب بتطبيق القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) دون شروط أو اعدار .

إننا ندين انتهاكات حقوق الإنسان أينما حدثت . فالتعذيب هو أبشع انحراف لسلطة الدولة . وهو ليس الاداة التي يحارب بها الخصوم السياسيون ، كما أنه ليس الوسيلة لإقامة العدالة . إنه أبشع شكل من أشكال الظلم وأفظعها . إن اتفاقية الامم المتحدة لمناهضة التعذيب تمثل خطوة كبيرة خطاها العالم الى الامام في تطوير ثقافته السياسية .

وبفضل الميثاق وبفضل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان ومؤسسات حقوق الإنسان ، تمثل الامم المتحدة قلعة وحصنا لحقوق الإنسان . إن ممارسة الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية امر ضروري في بناء عالم أفضل . وإذا كان هناك مفوض مام لحقوق الإنسان ومحكمة لحقوق الإنسان ، سيكون بوسعهما حماية هذه الحقوق وتميزها .

ولا يمكن بناء دار السلم العالمية إلا على أساس حقوق الإنسان وحق الدول في تقرير المصير ، لأنها الركائز التي تقوم عليها هذه الدار . ولهذا يؤكد بلدي من جديد لكل شخص أمام هذه الجمعية العالمية تعهده باحترام حق كل دولة في تقرير المصير ، والدفاع عن حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم .



وبنفس الجدية ، واتساقا مع سياسة السلم التي ننتهجها في الداخل والخارج ،  
والتي تستهدف تطوير علاقات سلمية مع جيراننا ومع كل أمم العالم ، ومسالمة  
الطبيعة ، نتمهد بحماية الحياة على هذا الكوكب ، وضمان بقاء إنسان هذا الجيل  
والأجيال المقبلة .

لا حرية ولا كرامة إنسانية إلا بالحياة ، والحفاظ عليها يجب أن يكون هدف  
منظمتنا .

السيد فيشر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) .(تكلم بالألمانية

وقدم الوفد نما بالانكليزية) : الرفيق الرئيس ، يسعدني معادة بالغة أن أعرب لكم عن تهناتي القلبية بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة وأن أتمنى لكم كل النجاح .

إننا نقدر العمل التقدير الذي أنجزه رئيس الجمعية العامة في الدورة الحادية والأربعين .

وإنني أتمنى للأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الصحة والعافية في منصبه ذي المسؤولية . إننا نقدر كل التقدير الفرمة التي اتاحت لنا خلال زيارته الأخيرة للجمهورية الديمقراطية الألمانية في حزيران/يونيه الماضي لإجراء محادثات مشمرة تخدم مقاصد الأمم المتحدة .

إن الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة تنعقد في وقت يزداد فيه عدد الناس الذين يدركون أن المواقف التقليدية للدول تجاه القضايا السياسية والاقتصادية والعسكرية وعاداتها القديمة في معالجة المسائل المتملة بالبيئة والطبيعة لم تعد كافية لضمان بقاء الحضارة الإنسانية .

والآن ، وقد تجاوز عدد سكان العالم ٥ بلايين نسمة ، توجد دلائل متزايدة في عصر الأسلحة النووية والتكنولوجيا العالية هذا على أن سيئات سباق التسلح والمجابهة والسعي إلى تحقيق مصالح أنانية متضاعف حتما ومتفاقم بمورة خطيرة في نهاية المطاف الصراعات والازمات المعيدة القائمة في العالم الآن . وتزداد مخاطر هذه السياسات إلى درجة لا يمكن التكهن بها . ويشير هذا الواقع القلق في كل القارات ويدفع كل الذين يشعرون بالمسؤولية عن مصير الإنسانية إلى البحث عن البدائل .

ومن الضروري ، في المقام الأول ، لضمان مستقبل الإنسانية منع اشتعال المحرقة النووية ؛ والاتفاق على وقف سباق التسلح على النطاق العالمي فورا ؛ وتوجيه هذا الوقف بمورة هادفة إلى عملية منظمة شاملة لتخفيض القوات والأسلحة ؛ والامتناع عن عسكرة الفضاء الخارجي ؛ والتخلي عن نشر الأسلحة والقوات في المناطق الخالية منها ؛

وتسوية المراعات القائمة سلميا ، والترويج للتمايش بين الدول والشعوب والإعداد لتعاونها بلمية حل المسائل العالمية التي تواجه البشرية ، مثل الحفاظ على مقومات الحياة على هذا الكوكب ، والقضاء على التخلف والجوع والمرض ، وإزالة الاوضاع المعيشية التي لا تتماشى مع الكرامة الإنسانية .

قبل سبعة عقود ، وفور انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية المجيدة ، وجهت الدولة السوفياتية الفتية للعالم بلاغ السلام . وفي خضم لهيب الحرب العالمية الاولى كانت هذه الدعوة شيئا جديدا وفريدا وغير عادي ، اعطت زخما جديدا للتوق الى السلم . ومنذ ذلك الوقت أصبح صون السلم والتحول الى نزع السلاح الشاغل الرئيسي للسياسة العالمية . وبفضل المبادرات التي اتخذتها البلدان الاشتراكية ، والدول غير المنحازة ، ومجموعة الستة ، وأخيرا وليس بآخر ، بفضل أنشطة الأمم المتحدة والعمل النشط الذي قامت به حركة السلم العالمية ، تولد إدراك متزايد بأن السلم في عصرنا لن يتسنى تحقيقه بتسلح كل منا ضد الآخر ، بل ولا يمكن كفالته إلا بالاشتراك معا . ومن أجل إعطاء دينامية جديدة للجهود الرامية الى إيجاد سلم آمن . يتطلب الحد من الأسلحة ونزع السلاح حسن إدراك وواقعية . ومن أجل تحقيق هذه الغاية يجب على كل الدول أن ترقى الى مستوى مسؤولياتها .

قدمت الدول الاطراف في معاهدة وارسو ، في اجتماع قمة برلين الذي عقد في شهر أيار/مايو الماضي ، برنامجا شاملا لنزع السلاح ينص أيضا على تدابير للتحقق المصارم وبناء الثقة . ويستند هذا البرنامج الى تحليل ما هو ضروري وما هو ممكن لبناء سلم دائم بأقل عدد ممكن من الأسلحة ، والى أن النتيجة المنطقية المستخلصة من التصور السوفياتي - الأمريكي المشترك في " أن الحرب النووية لا يمكن كسبها ولا ينبغي خوضها على الإطلاق " ، والى أنه يجب منع نشوب أية حرب بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، نووية كانت أم تقليدية .

هذا ما أعلنه ، حسبما نذكر ، الأمين العام غورباتشوف والرئيس ريفان بعد اجتماعهما في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ . ومن هذا السياق تبني الجمهورية

الديمقراطية الالمانية تقديرها للجهود التي بذلت والنتائج التي تحققت في المحادثات السوفياتية - الامريكية على مستوى وزراء الخارجية ، التي انتهت في الاسبوع الماضي ، وقطعت شوطا كبيرا في تقريب العالم من نزع حقيقي للسلاح النووي . وإن الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، تمشيا مع هدفها في ضمان السلم بأقل عدد من الاسلحة ، تستخدم كل طاقاتها ، حاليا ومستقبلا ، للإسهام في تحقيق حل الصفر المزدوج دون شروط أو اعدار .

وترى الجمهورية الديمقراطية الالمانية أن من شأن ابرام وتنفيذ اتفاق بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية بشأن إزالة قذائفها المتوسطة والقصيرة المدى إزالة شاملة أن يسمح بالشروع في نزع سلاح حقيقي . ويوما ما لابد للمؤرخين أن يصفوا هذه الخطوة بأنها نقطة تحول في العلاقات الدولية والعلاقات الشناحية . ولذلك ، فهو يستحق أولوية مطلقة وكل التأييد . ومن المفهوم جيدا أن هناك نداء قويا يدعو الى توقيع وتنفيذ هذا الاتفاق ، لأن من المعروف أن هناك للأسف ، قوى مستعدة لاحتباطه .

وعلى هذه الاسس ، يجب تكثيف الجهود لإجراء تخفيضات جذرية في عدد الاسلحة الاستراتيجية الهجومية بينما يجري تعزيز نظام معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . وسيفيد هذا في تعزيز معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . ومن الحتمي في الوقت ذاته التوصل على نطاق عالمي الى منع استخدام الاسلحة الكيميائية وحظر تجارب الاسلحة النووية حظرا كاملا وعماما .

لم تعد القدرات التهديدية و "الردع النووي" يتناقضان مع مدونة السلوك المعقولة المتمشية مع هذا العصر النووي والفضائي فحسب ، بل انهما يتنافيان ايضا بصورة خطيرة مع روح عصرنا . إن استراتيجية ما يسمى بالردع النووي لا تخلق بأي حال من الأحوال قدرا أكبر من الأمن ، بل إنها ، على النقيض من ذلك ، حصر عشرة على طريق التقدم السريع صوب نزع السلاح النووي . وتقدم وثيقة العقيدة العسكرية التي اعتمدها الدول الاطراف في معاهدة وارسو في قمة برلين بديلا لذلك . فهذه العقيدة

ذات الطابع الدفاعي البحت تتماشى تماما مع المبادئ المكرمة في ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة .

ان الدول الاشتراكية المتحالفة تعلن انها : لن تقوم أبدا في ظل أية ظروف بالبدء في أعمال عسكرية ضد أي دولة أخرى أو أي تحالف من الدول ما لم تكن هي نفسها هدفا لهجوم مسلح ، وانها لن تكون أبدا البادئة في استخدام الاسلحة النووية ، ولن تكون لها مطالب في أراضي أي دولة أخرى ، سواء في أوروبا أو خارجها ، وانها لا تعتبر أية دولة أو أي شعب عدوا لها .

لقد اقترحت الدول الأطراف في معاهدة حلف وارسو على الدول الاعضاء في منظمة حلف شمالي الأطلسي الدخول في مشاورات حول المذاهب العسكرية لكل منهما . وهذا أيضا قد يمهّد الطريق التي من شأنها في نهاية المطاف أن تؤدي الى حيازة كل طرف على قدرة دفاعية فقط . ان الاختلالات العسكرية التي تبرز فيما يتعلق بأي نوع من الاسلحة يجب أن تخفف عن طريق نزع السلاح من جانب الطرف المتفوق في هذا النوع من السلاح على الطرف الآخر حتى يمكن استعادة التوازن عند أدنى مستوى . وهذا سيكون أفضل وأقل تكلفة من الالتزام بمبدأ الوزع المضاد الذي سيفضي في نهاية الأمر الى تصاعد سباق التسلح . ان التحقق من جميع اتفاقات الحد من الاسلحة ونزع السلاح أمر لا غنى عنه بالنسبة للدول الاشتراكية . وما تريده هذه الدول هو التحقق دون ثغرات ، وهذا يشمل عمليات التفتيش الموقعي الضرورية .

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الواقعة في قلب أوروبا ، قد سمت في المقام الأول الى التخفيف من حدة المجابهة العسكرية والى تعزيز الأمن في القارة الأوروبية لأن أي صراع في المنطقة الفاصلة بين أقوى تحالفين عسكريين وبأكبر تركيز للقدرات التدميرية سيكون مميتا للبشرية جمعاء . وبالتالي يجب تعزيز الأمن عن طريق بذل الجهود الإقليمية والعالمية . ومع ذلك فإننا لا ننتظر الحلول العالمية . ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، بالتعاون من جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، تقدمت باقتراحات تهدف الى إنشاء ممر خال من الاسلحة النووية ومنطقة خالية من الاسلحة الكيميائية في أوروبا الوسطى . وتنفيذهما لن يعرقل إيجاد حلول عالمية بل سيسرهما . ونعلق بالمثل أهمية كبرى على الاقتراح الذي تقدم به ممثل لجمهورية بولندا الشعبية ، فويتسخ ياروزلسكي .

وترجمة هذه المبادرات الى واقع سيشكل في الوقت نفسه إسهاما مباشرا في عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، الذي يظلع بدور جوهري لا شك فيه في تعزيز الثقة والتعاون في أوروبا - وهو دور يزداد باستمرار كما اتضح من اجتماع المتابعة الذي عقد في فيينا . وتسمى الجمهورية الديمقراطية الالمانية الى تنويج هذا الاجتماع بالنجاح .

بمرور الأعوام أصبحت الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي ، التي تعتبر مدونة للتعايش السلمي ، أساسا راسخا للتعاون فيما بين الدول في أوروبا . وهذه التجربة الإقليمية الإيجابية الناتجة عن عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا هي التي شجعت الدول الاشتراكية على ان تتقدم باقتراح يرمي الى إيجاد نظام شامل للسلم والأمن الدوليين . ونحن نتوقع من الدورة الحالية للجمعية العامة ان تطوّر تبادل الآراء الذي بدأ بالفعل ، والذي أسهم مقال الأمين العام غورباتشوف في الأسبوع الماضي إسهاما كبيرا فيه ، وأن تمضي به قدما الى عقد حوار مكثف بشأن هذا النظام يشمل الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية والإنسانية والبيئية . وهذا يتمشى مع الولاية التي يتعيّن على هذه المنظمة العالمية أن تفي بها بموجب ميثاقها .

يبدأ السلم بالنسبة لأي شعب عند باب داره . ولهذا السبب ، وبدافع من المسؤولية التاريخية المفهومة تماما ، فإن مسألة تحقيق السلم الأمن الغلبة في عصرنا كانت الموضوع الرئيسي الذي نوقش أثناء الزيارة التي قام بها مؤخرا أرييك هونيكر ، الأمين العام للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكي الالمانى ورئيس مجلس الدولة في الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الى جمهورية المانيا الاتحادية . لقد ذكر الممثل الرائد للجمهورية الديمقراطية الالمانية في نهاية زيارته :

"ان النتائج والاتفاقات التي توصلنا إليها تعتبر نجاحا في سياسة

الحس السليم والواقعية ، وقد أفادت الشعب والسلم" .

ان أهم نتيجة لهذه الزيارة ، وهي بالتأكيد هامة بالنسبة لجميع الدول والشعوب ، تمثلت في الاتفاق الذي ورد في البيان المشترك ، والذي جاء فيه ما يلي :

"ان العلاقات بين الدولتين يجب أن تظل عاملا يساعد على الاستقرار في العلاقات البنّاءة بين الشرق والغرب . وينبغي أن تولّد هذه العلاقات شحنات إيجابية للتعاون السلمي والحوار في أوروبا وفيما وراءها" .

ويظل هذا الأمر ممكنا ، شريطة أن ينطلق الطرفان - كما اتفقا - من واقع الأمور ، وأن يهديا الإرادة السياسية والتعقل والواقعية ، وأن يواصلا تطبيع العلاقات بين حكومتيهما . وهذا هو السبيل الوحيد للوفاء بالالتزام الذي قطعه الجمهورية الديمقراطية الالمانية وجمهورية المانيا الاتحادية على نفسيهما ببذل كل ما في وسعهما لكفالة ألا تندلع الحرب مرة أخرى من التراب الالمانى ، بل وأن ينبثق السلم وحده دائما - وهو التزام أكدته الدولتان الالمانيتان من جديد .

لقد حظيت هذه الزيارة عن حق باستجابة دولية رائعة . فقد أبرزت الإدراك العام المتنامي بأن في عالم اليوم لا يمكن لأحد أن ينعم وحده بالسلم ، وأن نوعية أو كمية الأسلحة لم تعد هي الحاسمة في كفالة السلم ، بل نوعية السياسات التي تتبع هي وحدها الكفيلة بإقرار السلم .

ان زيارة رئيس الجمهورية الديمقراطية الالمانية الى جمهورية المانيا الاتحادية تدل على أن الحوار السياسي البنّاء ممكن ، بل يمكن بالفعل أن يكون مشمرا ، حتى ولو كانت الظروف الدولية معقدة . فالحوار يبقى أداة لا غنى عنها من أجل التفاهم المتبادل والبحث عن السبل الملموسة لخفض المواجهة .

ان سياسة حسن الجوار التي نتبعها لا تسقط من الحسابان برلين (الغربية) . وهي تقوم على الاتفاق الرباعي وبالتالي على الالتزام المارم بالحقوق الشرعية لكل الاطراف المعنية وبمما لهم .

ان الاخطار التي تهدد السلم العالمي والتي تنشأ عن يؤر التوتر والصراع تشكل مصدر قلق كبير بالنسبة لنا لأن أضعف شرارة يمكن أن تولّد حريقا عالميا . وتبقى الجمهورية الديمقراطية الالمانية أن أي نزاع أو صراع ينبغي أن يسوى على طاولة



المفاوضات ، أي سلميا عن طريق الحوار مع جميع الأطراف على قدم المساواة ، وعلى  
أساس الاحترام المارم لميثاق الأمم المتحدة . وتقدر الجمهورية الديمقراطية الالمانية  
الجهود ذات الصلة بالموضوع التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة بالنيابة عن  
مجلس الأمن . ونحن نشجعه خصيما على مواصلة هذه الجهود .

ان قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) اساس طيب لتسوية سلمية للنزاع بين ايران والعراق . ونحن نؤيد النداء الموجّه الى جميع الدول للامتناع عن أي عمل قد يؤدي الى توسيع نطاق النزاع الى مناطق أخرى أو الى تدويله . ان استعراض القوة العسكرية لا يتفق مع ذلك الهدف ، بل انه يؤدي الى زيادة حدة التوتر في الخليج . وان مشروع الإعلان المعلنون "تعزيز فعالية مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية" الذي وضعتة اللجنة الخاصة ، ينبغي إصداره في أقرب وقت ممكن ، وفوق هذا كله ، ينبغي ترجمته الى تدابير عملية .

لا يزال نزع الشرق الأوسط الآن ، كما كان من قبل ، باقيا دون تسوية ولا يزال الشعب الفلسطيني محروما من إقامة دولة مستقلة ذات سيادة ، ومع هذا فإن هناك استجابة متزايدة للاقتراح الخاص بعقد مؤتمر دولي للسلام بشأن الشرق الأوسط تشترك فيه جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وان وضع مجلس الامن ترتيبات مباشرة لإنشاء آلية تفاوضية يمكن أن يحقق انعقاد ذلك المؤتمر في وقت أقرب . وبوسع هذا النهج أن يمهد الطريق لسلام دائم لجميع دول المنطقة .

ترى الجمهورية الديمقراطية الالمانية أن تنفيذ جميع الأطراف لخطة ملام امريكا اللاتينية الموقع عليها في غواتيمالا في يوم ١٧ آب/أغسطس وسيلة ضرورية لتسوية النزاعات في امريكا الوسطى بالطرق السلمية وإنهاء الحرب السرية والعلنية ضد نيكاراغوا .

ترحب الجمهورية الديمقراطية الالمانية بمبادرة جمهورية افغانستان الديمقراطية والاتحاد السوفياتي بشأن التسوية السياسية للحالة التي لا تزال تتطور في المنطقة . وينبغي الا تتأخر عملية التصالح الوطني التي بدأتها الحكومة الافغانية بأية تدخلات أجنبية بعد الآن .

يشعر الرأي العام العالمي بقلق عميق بسبب الأعمال الوحشية العدوانية المتزايدة التي يلجأ إليها نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ضد سكان البلاد السود والدول المجاورة . ان الشعوب في الجنوب الافريقي تطالب بتقرير المصير ،

واستئمال العنصرية والفصل العنصرى ، وهذا يعنى تحقيق السلم فى الداخلى كما يعنى تحقيق مناخ سلمى . لقد حان الوقت لتنفيذ خطة الأمم المتحدة لضمان استقلال ناميبيا .  
تؤيد الجمهورية الديمقراطية الالمانية إصرار مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية على قيام مجلس الأمن بفرض جزاءات إلزامية شاملة على نظام العنصريين المتزمطين فى مبدشهم فى جنوب افريقيا .

ان عقد مؤتمر دولى تمثيلى بشأن قبرص فى إطار الأمم المتحدة أمر ضرورى ، كما كان ضروريا من قبل ، لتسوية مسألة قبرص . وإن وجود قوات أجنبية فى الجزيرة يعرقل التوصل الى تسوية تقبلها جميع الأطراف .

تتابع الجمهورية الديمقراطية الالمانية بتعاطف الحوار المتطور بين دول الهند الصينية الثلاث ودول رابطة أمم جنوب شرقى آسيا وتأمل أن يحقق النجاح .  
تعرب الجمهورية الديمقراطية الالمانية عن تأييدها للمطلب الخاص بإنشاء منطقة سلام فى المحيط الهندي ، وذلك تمشيا مع سياستها الخارجية الخاصة بتأييد وتعزيز جميع المبادرات الإقليمية المتعلقة بإنشاء مناطق سلم وأمن وتعاون .  
فيما يتعلق بتخفيف حدة التوتر فى شبه القارة الكورية ، تؤيد الجمهورية الديمقراطية الالمانية الاقتراحات البتاءة التى اقترحتها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية .

ان السلم ونزع السلاح والاهداف الاجتماعية والقضاء على التخلف مترابطة اليوم أكثر من أى وقت مضى . وقد أكد على هذا أيضا فى الوثيقة التى أصدرتها الدول الأطراف فى معاهدة حلف وارسو فى أيار/مايو ١٩٨٧ فى مؤتمر قمته المعقود فى برلين ، والمعنونة "القضاء على التخلف وإقامة نظام اقتصادى دولى جديد" . أليس من المزعج ملاحظة أن فى كل دقيقة يموت ٢٨ طفلا من الجوع والأمراض التى يمكن تجنبها بينما فى نفس هذه الفترة من الزمن - على نحو ما كان فى عام ١٩٨٦ - ينفق ١,٧ مليوناً من الدولارات على التسلح ؟ لقد قدم المؤتمر الدولى المعنى بالصلة بين نزع السلاح والتنمية الذى عُقد مؤخرا دليلا كبيرا على أن سباق التسلح المستمر هو السبب الرئيسى وراء التخفيض الدائم للمبالغ المخصصة للتخفيف من الشدائد التى يعيشها بشر محرومون اجتماعيا وعددهم فى ازدياد دائم .

اننا نشعر بالرضا إذ نلاحظ أن نتائج ذلك المؤتمر أوضحت تماما أن نزع السلاح هو الشرط المسبق الأول لتحقيق التنمية . وقد أشار وزير خارجية الاتحاد السوفياتي بشكل مقنع الى أن مديونيات البلدان النامية لها أثر متزايد السلبية في العلاقات الدولية . وقد طالبت الدول الأطراف في معاهدة حلف وارسو في مؤتمر قمته المعقود في برلين بتسوية عالمية عادلة لتلك المشكلة .

ان الأمم المتحدة هي الجهاز المختص لتعزيز الطابع الديمقراطي في العلاقات الاقتصادية الدولية . والجمهورية الديمقراطية الالمانية تؤيد إبرام اتفاق بشأن المبادئ المقبولة على نحو متبادل التي تضمن إدارة النظام الاقتصادي العالمي على نحو يمكن التنبؤ به . وهذا بالتحديد هو هدف المبادرة التي اقترحتها الدول الاشتراكية لوضع مفهوم للأمن الاقتصادي الدولي .

تؤيد الجمهورية الديمقراطية الالمانية التعاون المتزايد بين الدول من أجل إعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية . يقودها في هذا إدراكها أن الحق الإنساني الرئيسي هو قبل كل شيء الحق في العيش في سلام .

تشجع الجمهورية الديمقراطية الالمانية التمتع بحقوق الإنسان وتندد بشكل قاطع بالانتهاكات الجماعية الكبيرة لحقوق الإنسان وذلك عن طريق ممارسة الفصل العنصري والتمييز العنصري والاجتماعي وإبادة الجنس والفاشية .

ان لدى هذه المنظمة العالمية عددا كبيرا من الموضوعات التي ينبغي حلها وهي حاسمة لبقاء البشرية . وفائدة المنظمة كمحفل لإجراء الحوار والمفاوضات والتعاون لا تقدر . وإذ نقول هذا فإننا لا نتفائل عن أن فاعليتها وفاعلية أجهزتها ، وتعزيز دورها وسلطتها ، والطابع الملزم لقراراتها وكذلك تنفيذ مقرراتها ، كل هذا يعتمد على التعاون المنتق بين جميع الدول الاعضاء فيها . وإذا لم يتوفر هذا التعاون ، فإن قوة الأمم المتحدة ستكون محدودة . وأرجو أن تؤكد لهذه الجمعية أن الجمهورية الديمقراطية الالمانية سوف تبذل كل ما في وسعها للمساعدة على القيام بالمهام التي تواجه هذه المنظمة العالمية .

السيد أساموا (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيسي ،

أود بالنيابة عن شعب وحكومة غانا أن أقدم لكم تهانينا الحارة لانتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين . إن انتخابكم يعتبر شهادة على ما تتمتعون به من صفات شخصية ، كما أنه تكريم لبلادكم .

نود أيضا أن نقدم تهانينا الخالصة إلى سلفكم السيد هومايون رشيد شودي على ما قام به من عمل ممتاز .

منذ عام مضى افتتحت الجمعية العامة دورتها بنفمة عابسة . وكان هناك تشكيك في الشقة لا مبرر له من جانب بعض الدول الاعضاء عندما كانت المنظمة تواجه أزمة مالية حادة . بيد أن المنظمة تغلبت على الخطر الذي يهدد مستقبلها باعتبارها أداة لتحقيق السلم والتعاون المتعدد الاطراف .

وقد لا تكون هناك حاجة لهذا التعاون متعدد الاطراف ، أمر من الحاجة إليه لحل المشكلات الاقتصادية الحادة التي تواجه افريقيا . وقد اعترف بذلك عندما اعتمد في العام الماضي برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

وعلى الرغم من برامج الاملاح الاقتصادي الجريئة المحفوفة بالمخاطر من الناحية السياسية ، التي اعتمدها البلدان الافريقية قبل اعتماد ذلك البرنامج وبعده ، لا يوجد دليل حتى الآن على أن الاطراف المتقدمة النمو تستجيب بتقديم الموارد الضرورية اللازمة لنجاح هذا البرنامج . وقد اتيحت الفرصة للأمين العام للأمم المتحدة نفسه أثناء الدورة الاخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعرب عن قلقه بشأن عدم كفاية الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي إلى الجهود التي تبذلها افريقيا .

ولا تزال العناصر الخارجية التي تسبب تفاقم الحالة الاقتصادية في افريقيا قائمة ولم تجر معالجتها . فقد انخفضت اسعار السلع الأولية التي تعتمد عليها البلدان الافريقية في حيلة النقد الاجنبي إلى أدنى مستوى . ولم يتحقق النمو المتوقع في التجارة العالمية . ويرجع ذلك أساسا إلى عدم اتخاذ تدابير في إطار

السياسة العامة لتحفيز الطلب . إن جهود افريقيا لتوسيع قطاع التصدير عن طريق الحوافز التسميرية وإعادة اصلاح البنى الاساسية أدت إلى نتيجة عكسية . فزيادة حجم السلع الاساسية المصدرة تسبب في اغراق السوق وادى إلى انخفاض الاسعار . ومع ذلك رفضت بعض البلدان الصناعية القوية المشاركة في الخطط المتعددة الاطراف لتشبيته الاسعار وايجاد توازن في مكاسب البلدان النامية من حصيله السلع الاساسية .

وفي هذا الصدد نرحب بقرار الاتحاد السوفياتي بالتوقيع على اتفاق الصندوق المشترك في إطار البرنامج المتكامل للسلع الاساسية ، والتصديق عليه . ونحن نحث جميع البلدان ولا سيما البلدان الصناعية الرئيسية التي لم توقع بعد على هذا الاتفاق ان تتجاوز تحفظاتها الاولى وتشارك في الصندوق .

إن وقف الانهيار المطرد في اسعار السلع الاساسية حاليا سيساعد كثيرا في اصلاح الخلل في معدلات التبادل التجاري بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو . إن الخسائر التي عانت منها البلدان النامية ، بما في ذلك البلدان الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء ، بسبب معدلات التجارة غير المؤاتية ، بلغت في سنة ١٩٨٥ وحدها ٩٤ بليوناً من الدولارات . وهذا يمثل تحولا حقيقيا للموارد من البلدان الفقيرة إلى البلدان الصناعية الغنية . وهو تحول غير معقول ولا يمكن الدفاع عنه .

إن القيود الشديدة التي فرضتها الديون الخارجية على جهود التنمية التي تبذلها البلدان الافريقية معروفة للجميع . وعبء خدمة الدين يعوق على نحو خطير قدرة افريقيا على اتباع سياسات التكيف الموجهة نحو النمو . وتبين الارقام التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة ، ان ديون افريقيا بلغت ٢٠٠ بليون دولار في سنة ١٩٨٦ بينما بلغت مدفوعات خدمة الدين التي دفعتها افريقيا فعلا فيما بين سنتي ١٩٨٣ و ١٩٨٥ ، حوالي ٦,٤ بليون دولار سنويا ، وهذا المبلغ يمثل ٤٤ في المائة تقريبا من اجمالي الدخل الوطني وما يقرب من ٢٠٠ في المائة من حصيله صادرات افريقيا . وتبلغ معدلات خدمة الدين في بعض الدول حوالي ١٠٠ في المائة من حصيله صادراتها أو أكثر . ومن المتوقع أن تزيد مدفوعات خدمة الدين كل سنة حوالي ١١,٥ بليون دولار في السنوات الثلاث المقبلة .

إن هذا التحويل الضخم للموارد من أكثر القارات فقرا يتم على حساب التنمية الاجتماعية والاقتصادية . فقد كان من الضروري تخفيض برامج الاستثمار والامتيراد على نحو شديد . ولا يمكن لأي احماءات ان تصف مدى المعاناة والحرمان اللذين حدثا نتيجة لذلك . ومن ثم يجب ان تكون المساعدة عاجلة وكافية .

بيد ان الاستراتيجية التي تتبعها جماعة المانحين والمؤسسات المالية الدولية التي تمنح المساعدة ركزت أساما على منع حدوث أي خلل في النظام النقدي الدولي ، أكثر من التركيز على التخفيف من عبء الديون . وفي هذا الصدد نشير إلى القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بتوافق الآراء في العام الماضي بشأن العناصر التي يجب أن تدخل في أية استراتيجية لإيجاد حل دائم لمشكلة الديون .

لقد اعترف ذلك القرار بحق بالوضع الحساس لأفريقيا . وتعهد المجتمع الدولي ، عملا بأحكام ذلك القرار بأن يتخذ تدابير إضافية للتخفيف من العبء الضخم لخدمة الديون لقارة افريقيا . ونود أن نعرب عن شكرنا للسويد وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى والبلاد الأخرى التي حولت بعض الديون الأفريقية إلى منح . كذلك فإننا نلاحظ مع الارتياح مبادرات اللجنة المؤقتة لصندوق النقد الدولي ونادي باريس لجعل البلدان والمؤسسات المانحة تقدم مساعدات كبيرة للتخفيف من عبء الديون . ومن أجل إحداث آثار لها مفرى في هذا الصدد فإننا نطالب بشدة باتخاذ تدابير أقوى بما في ذلك إطالة فترة السداد لمدة تزيد على ٢٠ عاما كما هو مقترح . إننا نقدر أن هناك اجراءات تنفيذية وتشريعية وطنية يجب أن تتخذ ، ولكن نظرا للحاجة الملحة فإننا نحث المجتمع الدولي على العمل بسرعة .

وفي الوقت الذي تجرى فيه هذه العملية الضخمة لنقل الموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو ، يعاني تدفق الموارد إلى البلدان النامية وتمويل عمليات التنمية فيها من الانخفاض والركود . وتضاءلت القروض الخاصة إلى درجة كبيرة ، بالمقارنة بالمستويات التي وصلت إليها منذ عدة سنوات . ولم يحقق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي الدخل القومي للمساعدة الإنمائية للبلدان النامية سوى عدد قليل من البلدان المتقدمة النمو .

إن شعار مؤتمر الأمم المتحدة السابع للتجارة والتنمية (الاونكتاد السابع) الذي أنهى أعماله مؤخرا ، وهو انعاش التنمية والنمو والتجارة الدولية في بيئة دولية مؤاتية يمكن التنبؤ بها بصورة أكثر عن طريق التعاون المتعدد الأطراف ، كان شعارا سليما للغاية . فقد ركز المؤتمر على المجالات الرئيسية التي تحتاج إلى مبادرات جديدة في السياسة العامة . ويرى وفد بلادي أن الاونكتاد يوفر محفلا فريدا لإيجاد توافق آراء دولي بشأن القضايا المترابطة المتعلقة بالنقد والتمويل والتجارة وتدفق الموارد والتنمية .

وتود غانا أن تؤكد اليوم ، كما فعلت في العام الماضي ، على أنه لا يمكن في عالم يزداد تكافلا أن تظل بقية الإنسانية بمعزل عن الشدائد التي تعاني منها إفريقيا . ولذلك فإننا نجدد نداءنا مرة أخرى إلى الجميع من أجل ترجمة مبادرات التضامن الدولية ، التي ظهرت في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لإفريقيا ، إلى دعم عملي .



والآن انتقل إلى الساحة السياسية . إن جنوب افريقيا مستمرة في زعزعة استقرار دول خط المواجهة أنغولا وموزمبيق وبوتسوانا وزامبيا وزمبابوي ، في تجاهل كامل لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة . وهذا يهدف إلى إرهاب تلك الدول لحملها على حجب تأييدها عن حركات التحرير الوطني في جنوب افريقيا وناميبيا وإلى زيادة سيطرة النظام العنصري في ذلك الجزء من القارة .

إن أي تلويح بالقوة الفاشية يقوم به نظام جنوب افريقيا لن يحل مشاكل جنوب افريقيا المتزايدة . فحل هذه المشاكل يكمن في اتخاذ خطوات ملموسة لاقتلاع جذور نظام الفصل العنصري . وينبغي أن تشمل الخطوات الرئيسية اطلاق سراح نلسون مانديلا وكل السجناء السياسيين الآخرين والشروع في محادثات مجددة مع القيادة الشرعية للـسود بهدف المشاركة في السلطة بصورة ديمقراطية . إن المواجهة الأخيرة التي حدثت في داكار بين عدد من أبناء جنوب افريقيا المناهضين للفصل العنصري ، وبصورة رئيسية الافريكانيين ، والمؤتمر الوطني الافريقي وزيارتهم اللاحقة لبعض عواصم غربي افريقيا ، بما فيها عاصمة بلادي ، تبين الطريق نحو مستقبل أفضل لجنوب افريقيا .

وما دام نظام الفصل العنصري ملازما مكانه ستظل الغالبية الساحقة من المجتمع الدولي تؤيد عزل جنوب افريقيا - اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا - بوصف ذلك طريقة حاسمة على التغير . ومنظّل نعتقد أن الجزاءات سوف تعجل بانتهاء الفصل العنصري إذا مارس المجتمع الدولي ضغطا دوليا منسقا وإلزاميا على النظام العنصري إذ أن ذلك ممكنا بموجب الفصل السابع من الميثاق . لقد وقع الخيار على هذه الطريقة لأنها الطريقة السلمية الوحيدة المتبقية إذا ما أريد تجنب ذلك البلد كارثة كبرى . إننا نناشد البلدان التي تجعلها مصالحها الاقتصادية وغيرها من المصالح تتردد في الوقوف في صف البشرية جمعاء أن تعيد تقييم مواقفها .

إن مسألة استقلال ناميبيا التي لا تزال دون تسوية ما برحت تشكل تحديا كبيرا للمجتمع الدولي . ولا يجوز لجنوب افريقيا أن تواصل احتلال ناميبيا لمدة تزيد على عقدين من الزمن بعد أن أعلنت الأمم المتحدة بأن وجودها في ذلك الإقليم غير شرعي .

إن هذا بحد ذاته يقوض بدرجة كبيرة من مصداقية منظمتنا ، وهي حالة ينبغي لنا جميعا أن نعمل على تصحيحها . لذلك فإنه لهما يبعث على الأسف العميق أن يعجز مجلس الأمن عن إرسال إشارة جماعية واضحة إلى سلطات جنوب افريقيا بعد المناقشة التي أجراها في الفترة من ٦ إلى ٩ نيسان/ابريل بشأن مسألة استقلال ناميبيا . إن التصويتين السلبيين اللذين أدلى بهما عضوان في مجلس الأمن ، وامتناع عدة أعضاء عن التصويت ، لم تؤد إلا إلى تشدد جنوب افريقيا في عنادها ورفضها التعاون في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

بل إن مما يؤسف له أكثر أن عضوا دائما في مجلس الأمن لا يزال يربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا . إن مسألة استقلال ناميبيا هي مسألة إنهاء استعمار ولا يمكن ربطها بالشؤون الداخلية لبلد مستقل . وترى غانا أن شعب أنغولا وحكومتها لهما حق مشروع في اتخاذ أي ترتيبات عملية يريان أنها مناسبة للدفاع عن بلدهما ولا سيما الترتيبات التي تقتضيها أعمال جنوب افريقيا العدوانية المتكررة وتدخلها في الشؤون الداخلية لأنغولا . ولهذا فإننا نرفض رفضا تاما نظرية الربط ونؤكد تأييد غانا للنتائج التي توصلت إليها الجمعية العامة في الدورة الاستثنائية المكركة لناميبيا المعقودة في عام ١٩٨٦ ، ولا سيما الدعوة إلى عزلة جنوب افريقيا اقتصاديا وسياسيا والتنفيذ الفوري لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وهناك مناطق توتر أخرى في افريقيا جديرة بالاهتمام الشديد ، بيد أنني أود أن أشير بمضة خاصة إلى الصحراء الغربية وتشاد . من المؤسف أنه على الرغم من القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز وفتوى محكمة العدل الدولية في عام ١٩٧٥ التي تؤيد حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير لا تزال المغرب تتمسك بالإقليم . وتكرر غانا تأييدها للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وحق تلك الجمهورية في الوجود السيادي . ومرة أخرى ندعو المغرب إلى الدخول في مفاوضات مع جبهة بوليساريو وفقا لقرارات منظمة الوحدة الافريقية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة لحسم هذه المسألة .

أما فيما يتعلق بالصراع بين تشاد وليبيا فإن غانا تتساءل عما إذا كانت إشارة هذه المسألة هنا بالفاظ استفزازية ، تخلق جوا من الحدة والحرارة ، أمرا يخدم مصلحة تشاد على أفضل وجه . ويبدو كما لو أن تشاد لا تعترف باستراتيجية منظمة الوحدة الأفريقية التي تؤيد اللجوء إلى الدبلوماسية الهادئة والوساطة لحل النزاع . ولا نعتقد أن مصلحة أفريقيا وكرامة ونزاهة منظمة الوحدة الأفريقية سوف تتعزز عن طريق إتاحة الفرصة للتخريب للذين تكمن مصلحتهم في إذكاء النزاع خدمة لمصالحهم القومية التي لا تمت بملة لا من قريب ولا من بعيد للمصلحة التشادية أو المصلحة الليبية في الحفاظ على سيادتهما وسلامتهما الإقليمية .

وتود غانا مرة أخرى أن تؤكد الحاجة إلى تطبيق الأساليب السلمية في حل مسألة السيادة على قطاع أوزو . وهذه مسألة قابلة للتحكيم من قبل المحكمة العالمية . وتناشد غانا تشاد وليبيا اتباع هذا السبيل إذا ما تبين عدم فعالية جهود الوساطة التي تقوم بها منظمة الوحدة الأفريقية . وهناك حاجة إلى وضع حد للنزاع بين تشاد وليبيا . ولا بد لنا أن نسلم بأن حالة من هذا القبيل تعطي القوات الامبريالية فرصة لتقسيم أفريقيا وتضعفها وتخرّب طريق الثورة الأفريقية الذي تؤيده ليبيا تأييدا قويا .

أما في الشرق الاوسط فإن دورة العنف ماضية دون هوادة ، ولا سيما في لبنان . لقد شاركت غانا على مر السنين في جهود الأمم المتحدة لمساعدة حكومة لبنان في استعادة الأحوال الطبيعية في تلك المنطقة . ونأمل أن تفلح حكومة لبنان في هذه المهمة الصعبة . وفي الوقت نفسه نناشد جميع الفصائل والبلدان المعنية المساعدة في تحقيق السلم في لبنان .

إن الحالة في لبنان هي أساسا انعكاس لاستمرار مشكلة إيجاد وطن للفلسطينيين فالسلام في الشرق الاوسط لن يستتب ما دام الشعب الفلسطيني محروما من العدالة . إن تطلعات الشعب الفلسطيني لا يمكن قمعها بقوة السلاح . ونرى أنه ينبغي تمكين جميع الأطراف ، بما فيها الفلسطينيون ، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، من المشاركة في مؤتمر دولي يُدعى إلى عقده لتسوية مشكلات الشرق الاوسط . ونطالب مرة أخرى اسرائيل ومؤيديها الإصغاء إلى صوت العقل .

أما فيما يتعلق بالحالة في قبرص فإن غانا يساورها القلق إزاء استمرار الجمود وتعهد بتقديم تأييدها لجهود الأمين العام الرامية إلى حسم ذلك النزاع . ونؤمن بوجود قبرص موحدة مستقلة دون أي تدخل خارجي وبحسم المنازعات بين الطائفتين هناك عن طريق الحوار السلمي .

انتقل الآن إلى الحرب المؤسفة التي تدور رحاها بين إيران والعراق . إن تلك الحرب التي نجمت عن سوء تقديرات سياسية وامتدادية خطيرة تلحق حاليا خسارة فادحة في الأرواح البشرية وفي الممتلكات المادية وقد انطوت على استخدام الأسلحة الكيميائية وشن الهجمات على السفن التجارية في انتهاك صارخ للقانون الدولي .

إن قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) الذي اعتمد بالإجماع في شهر تموز/يوليه الماضي ربما لا يكون قد لبي جميع شواغل الأطراف ، ولكنه وفر أساسا للاستمرار في التماس السلم . وناشد الطرفين أن يعطيا لاحكام القرار فرصة النجاح . ونحث أيضا جميع الدول الأعضاء ، ولا سيما الدول الكبرى ، على الامتناع عن الاستفزازات والتهديد بالعدوان ، لأن ذلك من شأنه أن يعمد التوتر في المنطقة .

إن الحالة في أمريكا الوسطى ، ولا سيما المحاولة الرامية إلى هدم الثورة النيكاراغوية لا تزال تبعث على قلق حكومة غانا . وكان المرء يتصور أن تلك المنطقة التي ابتليت بمشاكل اقتصادية خطيرة ستترك ورائها لمواصلة تنميتها ورفاه شعبها . ومما يؤسف له أن المنطقة قد اضطرت إلى درء التدخل المستمر في شؤونها الداخلية بطريقة تجعل المرء يتساءل عما إذا كانت المبادئ الواردة في الميثاق ، ولا سيما تلك المتعلقة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول قد فقدت ماهيتها\* .

---

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مؤمن (جزر القمر) .

ومرة أخرى ، وبروح بناءة ، نقول لأصدقائنا الأمريكيين إن الدعم المالي والاداري للمتمردين ، الذين يطلق عليهم "كونتراس" ، أمر غير حكيم . وهذا العمل بالإضافة الى المساعدة المستترة الموجهة إلى عصابات صافيمبي ، يشكلان تهديدا خطيرا لاستقلال بلدان العالم الثالث وسلامتها الاقليمية . ويعد هذا بعدا جديدا في المحاولة الرامية الى تقويض حق شعوب العالم الثالث في تقرير المصير . ومن حسن الطالع أن هناك أملا في أن تدرك بلدان امريكا الوسطى ضرورة أن تقرر مصيرها بنفسها وتتجنب تلاعب القوات الخارجية بها .

وغانا تؤيد اتفاق غواتيمالا باعتباره أفضل تطور حدث مؤخرا . ونناشد جميع الاطراف أن تدخل في حوار جاد في إطار ذلك الاتفاق من أجل إرساء السلم . ان تمسك غانا بمبدأ تقرير المصير يدفعنا الى أن نتخذ موقفا موضوعيا بشأن الصراع في افغانستان وكمبوتشيا . ونلاحظ مع الارتياح أن جهود الوساطة المستمرة التي يبذلها ممثل الامين العام قد أدت الى تضيق كبير في الهوة بين المواقف بشأن توقيت انسحاب القوات الاجنبية من أفغانستان . ونأمل ألا يضيع الزخم الحالي وأن تتواصل الجهود المكثفة من أجل التوصل الى جدول زمني مقبول . كما نأمل أن تستمع المعارضة الى النداء من أجل المصالحة الذي أصدرته السلطات الافغانية من أجل تشجيع عودة اللاجئين للاشتراك في تعمير بلدهم ، وبالتالي أن يتوقف توريد الاسلحة الى المتمردين . والتطورات المماثلة في كمبوتشيا تبشر بالسلم في ذلك البلد . ومرة أخرى نناشد الاطراف المعنية في هذه المنازعات أن تلجأ الى التسوية السلمية لمنازعاتها .

ان تمسك غانا بمبدأ تقرير المصير يدفعها أيضا الى شجب الاستفتاء الاخير الذي أجرته حكومة فرنسا في كاليدونيا الجديدة . ان نتيجة ذلك الاستفتاء لا يمكن أن تعتبر ممثلة حقا لرغبات الشعب . ان الاحداث المؤسفة التي سبقت ذلك الاستفتاء ، ورفض فرنسا إشراك الامم المتحدة في ذلك الاستفتاء ، والإدانة القاطعة للعملية من جانب البلاسدان المجاورة والاشترك المزعوم للمقيمين الذين نشك في التزامهم بالاقامة الدائمة في الاقليم ، وقبل كل شيء عدم إشراك السكان الميلانيزيين الاصليين تشير شوكوكا خطيرة

فيما يتعلق بشرعية النتيجة . ونحن حكومة فرنسا على أن تدرك أن الحل السلمي الذي يراه المجتمع الدولي ممثلا لرغبات شعب الإقليم لن يكون ممكنا إلا في إطار الأمم المتحدة ووفقا للمبادئ التوجيهية والممارسات المعمول بها في المنظمة .

ونرى أيضا أن مشكلة كوريا لا ينبغي بعد الآن أن تعتبر قضية هامشية . إن هذه المشكلة ينبغي حسمها عن طريق الحوار السلمي بين الكوريين أنفسهم ، دون تدخل خارجي . ويسرنا أن نلاحظ أن بعض الخطوات المشجعة قد اتخذت في هذا الصدد ، ونأمل أن يتخذ شطرا كوريا موقفا مرنا من أجل تأمين إعادة توحيد الوطن الأم .

انتقل الى مسألة تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، التي تكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى نظرا للاستنتاجات التي توصل اليها توا المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية . ان النفقات المتكبدة في الحصول على الأسلحة بلغت مستويات مذهلة . وشبح الفناء النووي يخيم على رؤوسنا . والموارد الضخمة التي تكسب الآن لانتاج الأسلحة يمكن أن تستخدم لتضييق الهوة بين الأغنياء والفقراء . وتوضع الوثيقة الختامية التي اعتمدت منذ أسبوعين السبيل الى ذلك ومن ثم فإنها تستحق دعم كل الدول .

ومما يثلج الصدر في هذا الصدد أن الاتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن القضاء على القذائف النووية القصيرة والمتوسطة المدى قد أصبح وشيكا وأن التقدم بشأن جبهات أخرى يبدو محتملا . إن هذه قفزة كبيرة الى الامام على طريق إنجاز أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة وأقصد عالما يخلو من الحرب .

لا تزال المشاكل المالية للأمم المتحدة باقية دون حل . وهذه الحالة تبعث على الدهشة نظرا للتأكيدات التي قدمتها وفود عديدة بعد الاعتماد الإجماعي لمجموعة من التوصيات بإجراء اصلاح اداري ومالي للمنظمة على أساس تقرير فريق الثمانية عشر . هذا القرار الاجماعي كان نتيجة مفاوضات مكثفة . وهذه الحالة مؤسفة بشكل خاص في ضوء قيام الأمين العام حتى قبل اتخاذ القرار بتنفيذ مجموعة من التدابير لتأكيد التزامه بالاصلاح .

وكما ذكرنا في العام الماضي فإن المشاكل المالية للأمم المتحدة وراءها دافع سياسي يستهدف إضعاف التعاون المتعدد الاطراف ، ذلك أن بعض الدول الاعضاء عجز عن التلاعب بالمنظمة لتحقيق مصالحه الايديولوجية . و نناشد أولئك الذين يمتنعون لسبب أو لآخر عن تقديم الاموال للمنظمة أن يعيدوا تقييم مواقفهم . إن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) وكل المنظمات التابعة للأمم المتحدة لا تدعي الكمال . ولكن الحل في رأينا يكمن في السعي من أجل إصلاح هذه الوكالات لا في تقويض وجودها . ومرة أخرى نناشد جميع الدول الاعضاء ، وخاصة أعضاء الأمم المتحدة المؤسسين الاغنياء احترام تعهداتهم بالتمسك بمبادئ الميثاق .

وفي الختام ، أود أن أعيد تأكيد التزام حكومتي بمنظومة الأمم المتحدة ومثلها العليا . وما زلنا في غانا ننظر إلى الأمم المتحدة بوصفها تجربة فريدة في التعاون البشري . وعلينا أن نؤمن لها مستقبلها .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥